مقاربات في اللغة والأدب(١)
سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود

مقاربات في اللغة والأدب

كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود

إعداد وإشراف
أ.د. فالح بن شبيب العجمي

تحرير وتنسيق
أحمد سليم غانم

تنشرها جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود
الرياض١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية

د. وسمية عبدالمحسن المنصور

ينطلق هذا البحث من إطلاق صفة النقص والتمام على ما صنف في مجموعة من النواسخ وهي (كان وأخواتها) ويثير في استقصائه انتقالَ الأفعال من الدلالات المعجمية العامة إلى دلالات وظيفية خاصة، وذلك في إطار التصنيف والترتيب، فالتصنيف يعنى بالدلالة المعجمية والاستخدام الوظيفي، والترتيب يكشف عن منهج الدارسين في الكشف عن الأصالة في مفهومي النقصان والتمام في الأفعال الناسخة.

إنّ تصنيف أبواب النحو على أساس من نظرية العمل والعامل -ربما- أثر تأثيرا بالغا في التوجه إلى عمل هذه الأفعال في حالة النقصان. فهذه الأفعال كانت في الأصل كغيرها من الأفعال التي يسند إليها الفاعل. فالمتأمل في الكتب النحوية المدرسية التعليمية يجدها قد تسوق الأفعال الناسخة في أبوابها مثل: (كان وأخواتها)، (أفعال المقاربة)، (أفعال القلوب)، دون إشارة إلى أن هذه الأفعال تستعمل في اللغة استخدامًا آخر مثل استخدام أي فعل معجمي آخر، وأنها نقلت من تلك المعجمية لتؤدي وظيفة جديدة بدخولها على الجملة الاسمية، وتخليها عن معناها المعجمي القديم واكتسابها دلالة وظيفية في جملة المبتدأ والخبر. أما المطولات من الكتب النحوية وشروح المتون والحواشي فإنها تشير إلى قضية نقصان بعض هذه النواسخ وتمامها وذلك في خطين الأول يعرض هذه الأفعال في سياقات توحي بأن الأصل هو النقصان وأن هذه الأفعال قد تأتي تامة، أما الآخر فيلتفت إلى شروط مجيء هذه الأفعال ناسخة، وهي شروط متعلقة بدلالتها.

يتوجه البحث إلى كيفية التصنيف وإلى ترتيب القضايا، فمن حيث التصنيف جعل أبواب لهذه الأفعال الناسخة أي لشكلها، وهذا أمر لا مفر منه منذ أن كان تصنيف بعض كتب النحو يهتم بالعمل الإعرابي، أما الترتيب فهو التنبيه إلى كون هذه الأفعال تامة في الأصل، أو كونها تستعمل كغيرها من الأفعال.

وننتهي من هذا إلى أن النحويين القدماء قد تنبهوا إلى هذه الحقيقة، ويشهد بهذا تصريحهم بتمام هذه الأفعال أو بشروط عملها. ونجد من النصوص القديمة ما فيه تصريح مباشر إلى كون هذه الأفعال في الأصل تامة. فالفارسي يقول: "و(برح) مثل (زال) في أنه استعمل مقتصرًا به على الفاعل، ثم نقل إلى حيز الأفعال التي لا يستغنى بفاعليها كـ(كان)"[1]. وكذلك الرضي يقول: "فالذي زيد على مرادفات (صار): آل، ورجع، وحال، وارتدّ، كانت كلها في الأصل بمعنى(رجع) تامًّا، وكذا: استحال وتحول، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكذا كان أصل (صار)،

---

(١) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق (حسن هنداوي) (ط ١ دار القلم/ دمشق١٩٨٧م) ص٢٧٤.

فكان حقّ جميعها أن تستعمل تامة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إن عدِّيت، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمِّنت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن؛ لأنّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائنًا بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل"[1]. فالحكم بتمام صار سوغه امتناع ظهور أثر العمل في (صار إلى الغنى) واستقرار الحدث أما النقصان فمرده تحول الدلالة التي ضمنت معنى (كان بعد أن لم يكن) وظهور أثر عمله استوجب تقدير مرفوعها. ومثل ذلك قوله: "وأصل ما زال وما برح وما فتئ وما فتأ، وما انفك؛ أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعدى بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع ما زال زيدٌ عالِمًا: ما زال زيد من العلم، أي ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى : كان دائمًا، فنصبت الخبر نصب (كان)، وإنما جعلت بمعناها لأنه إذا لم ينفصل شخص عن الفعل، كان فاعلاً له دائمًا. وكذا أصل (برح) و(دام) أن يكونا تامين"[2]. وفي تعليلهم لعملها استلهموا عمل الفعل التام وظيفيا فالمرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول به" فإن قيل فلم رفعت الاسم و نصبت الخبر قيل تشبيها بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها بالمفعول"[3]

ويشهد بإدراك هذا الانتقال من المعجمية إلى الوظيفية شرحهم لدلالة هذه الأفعال في حالة الوظيفية شرحًا لا يتخلص من دلالتها المعجمية، مثل قولهم إن (أصبح) تعني اتصاف الاسم بالخبر وقت الصباح.

ويشهد بهذا حرص بعضهم على استيفاء المعاني المعجمية للفعل في حالة التمام، على نحو ما فعل ابن مالك، ومن بعده السيوطي.

وأما المحدثون فأكثرهم متابعون لطريقة التأليف النحوية المالكية فهم يبوبون لكان وأخواتها وقد يذكرون عرضًا مسألة تمام هذه الأفعال. ومن المحدثين أحمد سليمان ياقوت حاول الخروج من إشكالية النقصان والتمام بإنكار النقصان في مثل (كان) ورأى وصفها بالنقص خطأ وقرر أنه لا فرق بين الناقصة والتامة فهي عنده في الحالتين فعل ماض وما بعده فاعل[4]، وتابع الكوفيين بإعراب الاسم فاعلاً

---

[1] الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري (جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية/ الرياض) ٢: ١٠٢٥.

[2] الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري ٢: ١٠٢٧.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت). ج:١ ص:١٣٥.

[4] أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية: دراسة تحليلية مقارنة (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٤م) ص ٦٦.

والخبر حالا[1]، وممن ذهب مذهب الكوفيين ودعا إليه شوقي ضيف[2]. "ولكن هذا
القول يهمل الفرق بين كان التامة، وهو أصل استخدامها، وكان الناقصة... ونقصد
بالفرق من حيث: الدلالة، والاستخدام الوظيفي. فإذا كانت التامة تدل على اتــصاف
الفاعل بالكينونة، فإن الناقصة لا تدل على ذلك دلالة قاطعة – علــى الأقــل– ولا
يفهم منها سوى اقتران إسناد الخبر إلى المبتدأ بالزمن. وعد المنصوب حالاً يعنــي
جواز حذفه من الجملة، وهذا لا يصح مع كان الناقصة. وثمة فرق أيــضًا، وهــو
التركيب، فالتامة مركبة في الأصل مع فاعلها (فعل+ فاعل)، أما الناقصة فداخلــة
على جملة سبق تركيبها (كان+ مبتدأ وخبر)"[3]. وأمّا محمود عبد الــسلام شــرف
الدين فقد بين بجلاء أن هذه الأفعال تامة في الأصل ثم تطورت نحــو النقــصان[4]
ومنها ما استمر في تطوره حتى صار كالحرف مثل ليس[5]. ولكنا نخالف الباحــث
في ذهابه إلى اتفاق النحويين على تمام الأفعال قبــل نقــصانها، يقــول الباحــث:
"فاستعمال هذه الأفعال ناقصة، حالة تطورية عــن اســتعمالها تامــة. ويبــدو أن
النحويين كانوا متفقين على هذا التصور"[6]. والذي أميل إليه أنهم متفقون علــى أن
هذه الأفعال لها استعمالان أحدهما استعمالها ناقصة والآخر استعمالها تامــة. أمــا
القول بتطور أحدهما عن الآخر فهذا أمر لا يمكننا أن نتبين اتفاقهم عليه، بل لعــل
أكثرهم يذهب إلى ما قدمناه من فرعية التمام على النقصان.

وقبل أن نمضي في هذا البحث نود أن ننبه إلى أن لنا مفهومًا مختلفًــا بعــض
الاختلاف لمسألة النقصان فالفعل الناقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمرفوعه بل هو
الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد سواء كان هذا الركن مرفوعًا مثل اسم (كــان
وأخواتها) أو منصوبًا مثل المفعول الأول من مفعولي (ظن وأخواتهــا). أو هــي
الأفعال التي ليست ركنًا من أركان الإسناد وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكلية
مثال (عسى).

وسوف نتتبع في ما يأتي من أمثلة كان الناســخة وأخواتهــا لبيــان المعــاني
المعجمية، ثم نبين المعنى الوظيفي الذي تؤديه بدخولها على الجملة الاسمية.

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، ٦٨.
(٢) شوقي ضيف، تجديد النحو، (ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٩٠م). ص١٢.
(٣) إبوأوس إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه، الفعل في القرآن
الكريم:تعديته ولزومه (ذات السلاسل /الكويت،١٩٨٦م). ص١٨.
(٤) محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (ط١، دار مرجان/
القاهرة،١٩٨٤) ص٤٠٤.
(٥) محمود شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ٤٠٦. سنقف عند ليس بين
الحرفية والفعلية فيما بعد.
(٦) محمود شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ٤٠٤.

١-كان

عقد سيبويه بابًا لكان وأخواتها سماه (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، وهو يقصد الأفعال الناقصة، قال: "قولك كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[١].

أما الدلالة على التمام فجاءت في قوله: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدالله، أي قد خلق عبدالله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر، وقد دام فلان، أي ثبت، كما تقول رأيت زيدًا تريد رؤية العين، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة، وكما يكون أصبح أمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا"[٢].

وتفرقة سيبويه بين الاستخدامين واضحة جلية؛ ولكن ترتيب المسألة هذا الترتيب، وقوله "قد يكون لكان موضع آخر" قد يوحي بأصالة المعنى الأول وفرعية الثاني. أي أصالة نقصانها وفرعية تمامها.

يفرق الجوهري تفريقًا واضحًا بين الاستخدام الوظيفي لهذا الفعل واستخدامه المعجمي، قال: "كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر، لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالمًا. وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر، لأنه دل على معنى وزمان. تقول: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان، أي مذ خلق"[٣]. ويلاحظ كيف قدم القول في الناقصة قبل التامة، وكيف عبر عن التمام بالاستغناء عن الخبر وهذا يوحي للمتلقي بأصالة حالة النقصان وفرعية التمام. وقد لا يكون الجوهري أو غيره يريدون هذا ولكن طرق المسألة على هذا النحو تؤدي إلى ذلك الفهم.

أما المعاني المعجمية التي تعد بها كان تامة فهي:

١-الدلالة على الحدوث

وهو على نحو مثال الجوهريّ آنفًا، وكما ورد في قول مقاس العائذيّ:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ[٤]

قال الجوهريّ: "وكوّنه فتكوّن"[٥].

٢-الدلالة على الكفالة

---

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (ط١، دار القلم/القاهرة ١٩٦٦م) ١: ٥٤.

(٢) السابق،١: ٦٤.

(٣) الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار(ط١، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م)، (ك و ن).

(٤) الجوهري، الصحاح، (ك و ن).

(٥) الجوهري، الصحاح، (ك و ن).

"وكنت على فلان أكون كونًا، أي تكفلت به. واكتنت به اكتيانًا مثله"(١).
أما الدلالة الوظيفية فهي ما ذكرها ابن الحاجب من أنّ كان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيًا دائمًا أو منقطعًا، وبمعنى صار(٢). وشرح الرضي قول ابن الحاجب فبيّن أن لكان معنيين:

١) "ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، إما ماضيًا، أو حالاً، أو استقبالاً، فكان للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال"(٣).

٢) الصيرورة، قال الرضي: "أن يكون بمعنى صار، وهو قليل بالنسبة إلى الأول، قال:

يَتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا"(٤)

قال البغدادي: "ومعنى كانت: صارت؛ لأن البيوض صارت أفراخًا، لا أنها كانت أفراخًا ... ووجب تقدير كان بصار هنا ليصح المعنى، ولو قدر بكان لفسد، لكونه محالاً"(٥). ومن أمثلة ذلك ما ذكره البغدادي في قوله: "ومثله قول شمعلة بن أخضر، من شعراء الحماسة:

فَخَرَّ عَلَى الأَلاءَةِ لَمْ يُوَسَّدْ ... وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ خِمَارًا

قال ابن جني في إعرابه للحماسة: كان هنا بمنزلة صار. أنشد أبو علي: بتيهاء قفر والمطي... البيت، أي صارت. وهذا وجه من وجوه كان خفي.ا.هـ. ومثله قول رؤبة:

وَالرَّأسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرُ

---

(١) الجوهري، الصحاح، (ك و ن).
(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٤: ٨٨١.
(٣) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٤: ٩٨١. وقال الرضي: "وذهب بعضهم إلى أنّ كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعًا بصيرًا، لا من لفظ كان، ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نائمًا نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت: كان زيد ضاربًا لم يفد الاستمرار، وقول المصنف: دائمًا أو منقطعًا رد على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائمًا، كما في الآية، ومنقطعًا كما في قولك: كان زيد قائمًا، ولم يدل لفظ كان على أحد الأمرين بل ذلك إلى قرينة". وهذا النص مهم في التفرقة بين ما يسمى بالزمن الصرفي والزمن النحوي أي الزمن المستفاد من صيغ الأفعال والزمن المستفاد من قرائن في الجملة لفظية ومعنوية.
(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٤: ٩٨١. نسب البغدادي هذا البيت لابن أحمر وهو شاعر إسلامي مخضرم، انظر: خزانة الأدب، ٩: ٦٠٢، ٥٠٢.
(٥) البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي،(ت ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق وشرح:عبد السلام محمد هارون، (ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦ م)، ٩: ٢٠٢.

أي: صار"[1]. والمعنى الأول وهو الحدوث هو المعنى الذي انتقل منه الفعل إلى الجملة الاسمية؛ ولكنه بانتقاله إلى الجملة انسلخ من معظم سماته الفعلية؛ إذ لم يعد يدل على الحدوث أو نسي جانب الحدوث فيه، ولم يعد يشكل ركنًا إسناديًا من أركان الجملة. ولم يبق سوى دلالته على الزمن أي تحديد ارتباط الاسم بالخبر زمنيًا.

زيادتها:

لما استخدمت (كان) استخدامًا وظيفيًا هو الدلالة على الارتباط الزمني بين عنصري الإسناد وتخلفت دلالتها على الحدث أمكن أن تقحم بين عنصري الإسناد أو بين أي متلازمين كالصفة والموصوف لإبراز عنصر زمني يخشى فواته، ولأنه مقحم فلا عمل له في ما أقحم فيه. ولعل من شواهد ذلك قول كعب بن زهير:

وَما ذاكَ عَن شَيءٍ أكونُ اِجتَرَمتُهُ   سِوى أنَّ شَيْئًا فِي المَفَارِقِ شَامِلِي[2]

٢- صار

يأتي هذا الفعل لازمًا ومتعديًا. ومن دلالته المعجمية ما يأتي:

١) الانتهاء والوصول إلى غاية والرجوع: ومن ذلك قوله تعالى:﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [٥٥-الشورى]

٢) القطع: قال الجوهري: "وصاره يصيره لغة في يصوره، أي قطعه."[3] ومنه الفعل (فَصُرۡهُنَّ) في قوله تعالى:﴿قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾[٢٦٠-البقرة] وقد قرئ بكسر الصاد وضمها واختلف في المعنى فقيل هما بمعنى قطع أو أمال، وقيل الضم مشترك بين المعنيين القطع والإمالة، والكسر يدل على القطع فقط، وقيل الكسر بمعنى القطع والضم بمعنى الإمالة[4].

٣) الإمالة: قال الجوهريّ في معرض ذكر معاني صار: "وكذلك إذا أماله، قال الشاعر:

وفَرْعٍ يَصِيرُ الجِيدَ وَحْفٍ كَأنَّهُ   عَلَى اللّيتِ قِنْوانُ الكُرُومِ الدَّوَالِحُ

أي يميله"[5].

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب، ٩: ٢٠٢.

[2] السكري؛ أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج ومحمود محمد شاكر (مكتبة خياط/ بيروت، د.ت)،ص ٦٨.

[3] الجوهري، الصحاح، (ص ي ر).

[4] السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٩٩٣م)، ١: ٦٧٥.

[5] الجوهري، الصحاح، (ص ي ر).

٤) الضم: ذكر ذلك ابن مالك. ويتبين من كلام الشارح أنه هو الذي يفسره بعضهم بالإمالة[١].

أما الدلالة الوظيفية فهي منتقلة من الدلالة الأولى؛ فالصيرورة التي هي تحول إلى حالة من الحالات هو وصول وانتهاء إلى تلك الحالة. فحين نقول: صار الماء ثلجًا، عبرنا عن انتهاء الماء إلى حالة الثلج.

ولم تستخدم (صار) ناقصة في القرآن الكريم. أما في الشعر فكثير. من ذلك قول الأعشى:

ثَنائِي عَلَيْكُمْ بِالمَغِيبِ وَإِنَّنِي ... أَرَانِي إِذَا صَارَ الوَلاءُ تَحَزُّبَا
أَكُونُ اِمرأً مِنْكُم عَلَى ما يَنُوبُكُمْ ... وَلَن يَرَنِي أعداؤكُم قَرنَ أعضَبَا[٢]

وقوله:

لَمّا رَأيتُ زَمَانًا كَالِحًا شَبِمًا ... قَدْ صَارَ فِيهِ رُؤُوسُ النَّاسِ أَذْنَابَا[٣]

وقال ذو الرمة:

بُحورٌ وَحُكّامٌ قُضاةٌ وَسادَةٌ ... إِذا صارَ أَقوامٌ سِواكُم مَوالِيا[٤]

وقول جرير:

لَمّا رَأَوا جَمَّ العَذابِ يُصِيبُهُم ... صَارَ القُيُونُ كَسَاقَةِ الأَقْيَالِ[٥]

٣- ظلَّ

من دلالته المعجمية ما يأتي:

١) الاتصاف بالظّلالة: "ظل اليوم ظِلالة، وأظل: صار ذا ظل، ودام ظله"[٦].

٢) الطول والدوام: "وظل الشيء طال ودام"[٧].

---

(١) ابن عقيل،، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (جامعة الملك عبد العزيز/ مكة المكرمة، ١٩٨٠م)، ١: ٣٥٢.

(٢) الأعشى؛ ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمد محمد حسين (ط٧، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٣م)، ب ٣٣ ، ٣٤ ق١٤.

(٣) الأعشى، ديوانه، ب ٢٢ ق٧٩.

(٤) ذو الرمة، غيلان بن عقبة، الديوان، تحقيق عبد القدوس أبو صالح (ط٢، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر/ دمشق، ١٩٦٤م)،. ب٥٩ ق٨٧

(٥) جرير، بن عطية الخطفى، ديوان جرير؛ شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي (دار الأندلس/بيروت، د.ت)، ص٤٦٦.

(٦) أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، الأفعال تحقيق حسين شرف، (مطبوعات مجمع اللغة العربية / القاهرة ١٩٧٥م) ٣: ٩٧٥.

(٧) السرقسطي، الأفعال، ٣: ٨٥.

٣) عمل الشيء في النهار دون الليل: قال الجوهري: "وظللت أعمل كذا بالكسر ظلولاً، إذا عملته بالنهار دون الليل، ومنه قوله تعالى: ﴿فظلتم تفكهون﴾"[١]. وذكر أن من ذلك أيضًا قول عنترة:

وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظَلُّهُ ... حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ المَأْكَلِ

قال الجوهري: "أراد وأظلّ عليه"[٢]. أما الدلالة الوظيفية فله دلالتان:

١) الصيرورة أي التحول.

٢) الاستمرار. وهذه الدلالة يلح القدماء على ربطها بالنهار مع أن النصوص التي ترد فيها ليست قاطعة الدلالة في ذلك؛ بل تعبر عن مطلق الاستمرار وليس مرهونًا بوقت. من ذلك قوله تعالى: ﴿أنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[١٧-الشعراء]. قال أبو حيان: "وقالوا فنظل لأنهم كانوا يعبدونهم بالنهار دون الليل"[٣]. ولذلك نجد من المحدثين الذين يتابعون القدماء في هذا من يرجح دلالته على الصيرورة؛ لأن الفعل غير مقيد بليل أو نهار كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾[٣٣-الشورى]، قال عبد الخالق عضيمة: "السفن تجري نهارًا وليلاً فهي بمعنى صار"[٤]. والحق أن النص قد يفهم منه الأمران الاستمرار أو الصيرورة. ولكن الصيرورة أرجح لسبب غير الذي ذكر، وهو أن الركود تحول عن الحركة. فهو تحول من حال إلى حال.

وقد يفهم من بعض النصوص الدلالتان: الصيرورة أو الاستمرار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [١٤-الحجر] قال أبو حيان: "جاء لفظ فظلوا مشعرًا بحصول ذلك في النهار ليكونوا مستوضحين لما عاينوا على أنّ (ظلّ) يأتي بمعنى (صار) أيضًا"[٥]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [٥٨-النحل]، قال الزمخشري: "ظل بمعنى صار كما يستعمل بات وأصبح وأمسى بمعنى الصيرورة؛ ويجوز أن يجيء ظل لأن أكثر الوضع يتفق بالليل فيظل نهاره مغتمًا مربدّ الوجه من الكآبة والحياء من الناس"[٦]. وقال أبو حيان: "ظل تكون بمعنى صار وبمعنى أقام نهارًا على الصفة التي تسند إلى اسمها. والأظهر هنا أن تكون بمعنى صار لأن التبشير قد

---

[١] الجوهري، الصحاح، (ظ ل ل).

[٢] الجوهري، الصحاح، (ظ ل ل).

[٣] أبو حيان، أبو حيان؛ أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط، (ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠م).٧: ٣٢.

[٤] عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (مطبعة حسان/ القاهرة)، ٨: ٤١٠.

[٥] أبو حيان، البحر المحيط، ٥: ٨٤٤.

[٦] جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري؛ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت)، ٢: ٤١٤.

يكون في ليل أو نهار. وقد تلحظ الحالة الغالبة وأن أكثر الولادات تكون بالليل ويتأخر إخبار المولود له إلى النهار خصوصًا بالأنثى"[١].

ولعل من دلالة الفعل على الصيرورة أو الاستمرار قول كعب بن زهير:

يَوْمًا يَظَلُّ بِهِ الْحِرْبَاءُ مُصْطَخِمًا   كَأنَّ ضَاحِيَهُ بِالنَّارِ مَمْلُولُ[٢]

وقول كعب:

لظَلَّ يُرْعِدُ إلاّ أن يَكُونَ لَهُ   مِنَ الرَّسُولِ بِإذْنِ اللهِ تَنْوِيلُ[٣]

وقول كعب:

يظلّ جبينه غرضًا لسمر   كأنّ نسورها حشيت نصالا[٤]

وقوله:

وَظَلَّ سَرَاةَ اليَومِ يُبرِمُ أمرَهُ   بِرَابِيَةِ البَحّاءِ ذاتِ الأعايِلِ[٥]

وقول الأعشى:

فَظَلِلْتُ أرْعَاهَا وَظَلَّ يَحُوطُهَا   حَتَّى دَنَوْتُ إذَا الظَّلامُ دَنَا لهَا[٦]

وقوله:

يَظَلُّ رَجِيمًا لِرَيْبِ المَنُون   وَلِلسُّقْمِ فِي أهْلِهِ وَالحَزَنْ[٧]

٤- أمسى

للفعل أمسى دلالتان معجميتان:

١) الدخول في المساء، وهي الدلالة المشهورة للفعل اللازم. جاء في لسان العرب: "وقول الناس كيف أمسيت أي كيف أنت في وقت المساء ...وأمسينا نحن: صرنا في وقت المساء"[٨]. وجاء على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[١٧-الروم]

ومن ذلك قول الشنفرى الأزدي:

بِعَيْنَيَّ مَا أمْسَتْ فَبَاتَتْ فَأصْبَحَتْ   فَقَضَّتْ أمُورًا فاستَقَلَّتْ فَوَلَّتِ[٩]

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٥: ٤٠٥.
(٢) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٧.
(٣) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص٢١.
(٤) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٤٥.
(٥) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص٧٣.
(٦) الأعشى، ديوانه، ب٦ ق٣.
(٧) الأعشى، ديوانه، ب٢ ق٢.
(٨) ابن منظور، لسان العرب، (مسا).
(٩) المفضل الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم، المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون (ط٤، دار المعارف بمصر/القاهرة، ١٩٦٤م)، ب٣ ق٢٠.

٢) الإعانة: وهي دلالة الفعل المتعدي، جاء في لسان العرب: "وقال ابن الأعرابي: أمسى فلان فلانًا إذا أعانه بشيء"[١].

أما المعنى الوظيفي وهو التحول مثل صار، فلعلنا نجده في مثل قول ساعدة بن جؤية:

لَأَبَثُّهُ الْحَوَادِثُ أَوْ لَأَمْسَى ... بِهِ فَتْقٌ رَوَادِفُهُ تَزُولُ[٢]

وقول كعب بن زهير:

أَمْسَتْ سُعَادُ بِأَرْضٍ لاَ يُبَلِّغُهَا ... إِلاَّ الْعِتَاقُ النَّجِيبَاتُ الْمَرَاسِيلُ[٣]

وقول كعب:

بَانَ الشَّبَابُ وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ أَزِفَا ... وَلاَ أَرَى لِشَبَابٍ ذَاهِبٍ خَلَفَا[٤]

وقول الأعشى:

وَعَاصَيْتُ قَلْبِيَ بَعْدَ الصِّبَى ... وَأَمْسَى وَمَا إِن لَهُ مِنْ شَجَنْ[٥]

وقول الجميح:

أَمْسَتْ أُمَامَةُ صَمْتًا مَا تُكَلِّمُنَا ... مَجْنُونَةً أَمْ أَحَسَّتْ أَهْلَ خَرُّوبِ[٦]

وقول سلمة بن الخرشب الأنماري:

وَأَمْسَوا حِلاَلاً مَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ ... عَلَى كُلِّ مَاءٍ بَيْنَ فَيْدَ وَسَاجِرِ[٧]

٥- أصبح

يأتي الفعل أصبح في المعجم بمعنى الاستيقاظ، أو الدخول في وقت الصباح، وقد نقلناه عن سيبويه آنفًا، ونقل الأزهري عن سيبويه قوله: "أصبحنا وأمسينا أي صرنا في حين ذاك، وأما صبّحنا ومسّينا فمعناه أتيناه صباحًا ومساءً"[٨]. وجاء على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[١٧- الروم]

أما الدلالة الوظيفية فهي الصيرورة. قال الجوهري: "وأصبح فلان عالِمًا، صار"[٩].

ومن شواهد هذا الاستعمال قول الحادرة:

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (مسا).
(٢) السكري؛ ديوان الهذليين ٢١٩.
(٣) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٤.
(٤) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص٥٤.
(٥) الأعشى، ديوانه، ب١٣ ق٢.
(٦) المفضل الضبي، المفضليات، ب١ ق٤.
(٧) المفضل الضبي، المفضليات، ب٤ ق٥.
(٨) الأزهري، تهذيب اللغة، (ص ب ح).
(٩) الجوهري، الصحاح، (ص ب ح).

لَعِبَ السُّيُولُ بِـهِ فَأَصبَحَ مَـاؤُهُ غَلَلاً تَقَطَّعَ في أُصُولِ الخِـرْوَعِ[1]

وقول كعب بن زهير:

فَأَصبَحتُ قد أنكَرتُ مِنها شَـمائِلاً فما شِئتَ مِن بُخلٍ وَمِن مَنعِ نائِـلِ[2]

وقول كعب:

فَأَصْـبَحَ مُمْـسَانَا كَـأَنَّ حِبَالَـهُ مِنَ البُعْدِ أعْنَاقُ النِّسَاءِ الحَواسِـرِ[3]

وقول كعب:

وَأَصبَحَ يَبغِـي نَـصلَهُ وَنَـضِيَّهُ فَرِيقَينِ شَتَّى وَهْوَ أَسْـفَانُ واجِـمُ[4]

وقول الأعشى:

فَأَرَى مَنْ عَصَاكَ أَصْـبَحَ مَخْـذُو لاً وَكَعْبُ الَّـذِي يُطِيعُـكَ عَـالِي[5]

٦- أضحى

وهو من الضحاء "وهو عند ارتفاع النهار الأعلى. تقول منه: أقمـت بالمكـان حتى أضحيت، كما تقول من الصباح: أصبحت. ومنه قول عمر رضي الله عنه: يا عباد الله أضحوا بصلاة الضحا، يعني لا تصلوها إلا إلى ارتفاع الضحا"[6].

ومن استخدام الفعل بمعناه المعجمي قول كعب بن زهير:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِن مَـاءِ مَحْنِيَـةٍ صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ[7]

وجعله الجوهري مثل (ظل)، قال: "وتقول: أضحى فلان يفعل كذا، كما تقول: ظل يفعل كذا"[8]. ومن استخدامه بالمعنى الوظيفي قول كعب بن زهير:

فَـصَدَّ فَأَضْـحَى بِالـسَّلِيلِ كَأَنَّـهُ سَلِيبُ رِحَالٍ فَـوْقَ عَلْيَـاءَ قَـائِمُ[9]

وقوله:

وَقَفَّى فَأَضْـحَى بِالـسِّتَّارِ كَأَنَّـهُ خَلِيعُ رِجَالٍ فَوْقَ عَلْيَـاءَ صَـائِمُ[10]

وقول ثعلبة بن صعير بن خزاعي المازني:

(1) المفضل الضبي، المفضليات، ب٨ ق٨.
(2) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص٦٨.
(3) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٣٤.
(4) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١١١.
(5) الأعشى، ديوانه، ب ٥٣ ق١.
(6) الجوهري، الصحاح، (ضحا).
(7) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٢.
(8) الجوهري، الصحاح، (ض ح و).
(9) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٠٤.
(10) السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١١١.

تُضْحِي إِذَا دَقَّ المَطِيُّ كَأَنَّها   فَدَنُ ابنِ حَيَّةَ شَادَهُ بِالآجُرِ[1]

وزعم الرضي أن لهذه الأفعال (أمسى، وأصبح، وأضحى) معنيين الأول معنى صار مطلقًا من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل أي الإمساء، والإصباح، والإضحاء، بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل. أما المعنى الثاني فهو معنى كان في المساء، وكان في الصباح، وكان في الضحى، قال الرضي: "فيقترن في هذا المعنى الأخير مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم، بزمان الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته. فمعنى أصبح زيد أميرًا: أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي، ومعنى يصبح قائمًا: أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال"[2]. ولعل ما ذهب إليه وما ذهب إليه أيضًا ابن عقيل في شرح الألفية[3] إنما هو تشبث ببقية من المعنى المعجمي وهو الدلالة على الصباح. والحق أننا لا نفلح في تلمس هذا المعنى الذي ذكراه. وأما علاقة الدلالة المعجمية بالوظيفية فهو ما في الدلالة المعجمية من معنى الانتقال من حال إلى حال فالدخول في المساء أو الدخول في الصباح أو الدخول في الضحاء، هو انتقال. وهذا معنى الصيرورة التي لازمت هذه الأفعال بعد ذلك عند استخدامها في الجملة الاسمية؛ ولكنها لم تستصحِب أي دلالة على الزمن سوى ما تدل عليه أبنية أفعالها؛ فليس ثم دلالة على مساء أو صباح أو ضحاء، فهي تستخدم للصيرورة المطلقة. هذا على مستوى الاستخدام العادي للغة، أما الاستخدام الفني فإنه قد ينشد استثمار الدلالات المعجمية إلى جانب الوظيفية ليدل على الصيرورة مع لمح ذلك المعنى المعجمي الذي قد يكون له من الإيحاء ما يخدم غرضًا فنيًا، مثل الجملة: (أمسى الخاسر مهمومًا)، فأمسى توحي بما قد يصاحب المساء من الظلمة والوحشة والهم. أما جملة (أصبح المجتهد فائزًا) ففي أصبح إيحاء بالبهجة التي يحسها الإنسان مع ظهور الصبح ومع الفوز.

٧- باتَ

يستخدم هذا الفعل لازمًا أو متعديًا. ودلالته المعجمية:

١) النوم في الليل: ولعل من ذلك قول الأعشى

حَفِظَ النَّهَارَ وَبَاتَ عَنْهَا غَافِلاً   فَخَلَتْ لِصَاحِبِ لَذَّةٍ وَخَلا لَهَا[4]

---

(١) المفضل الضبي، المفضليات، ب٨ ق٢٤.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٤٩١.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٥٨م)، ١: ٢٣٢.

(٤) الأعشى، ديوانه، ب٨ ق٣.

٢) السهر: جاء في التهذيب عن سلمة عن الفراء: "بات الرجل إذا سهر الليل كله في طاعة أو معصية"[١].

٣) إدراك الليل: قال الزجاج في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [٥٦-الفرقان]: "كل من أدركه الليل فقد بات يبيت، نام أو لم ينم، بات فلان البارحة قلقًا، إنما المبيت إدراك الليل"[٢]. ولعل من ذلك قول جرير:

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَّانِي طَوَارِقُهُ   مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ غَدَا[٣]

جاء في خزانة الأدب: "وقوله (فبت والهم) إلخ بات هنا تامة، قال ابن الأثير في النهاية: كل من أدركه الليل فقد بات يبيت، نام أو لم ينم"[٤].

٤) التزوج: جاء في التهذيب: "وقال ابن الأعرابي: بات الرجل يبيت بيتًا إذا تزوج"[٥].

٥) النزول ليلاً: جاء في كتاب الأفعال: "ويقال: بتّ القومَ، وبتّ بهم: نزلت بهم ليلاً"[٦]. وقال ابن عقيل: "فيستعمل متعديًا بنفسه وبالباء"[٧]. وجاء في التصريح: "وبات بمعنى عرّس وهو النزول ليلاً نحو قول عمر رضي الله عنه: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى، أي عرّس بها، وقوله وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيلَةٌ   كَلَيلَةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ

أي وعرس"[٨].

٦) الصيرورة بالمكان: وجاء في المصباح: "وقد تأتي بمعنى صار يقال بات بموضع كذا، أي صار به، سواء كان في ليل أو نهار، وعليه قوله عليه الصلاة والسلام: (فإنه لا يدري أين باتت يده)، والمعنى صارت ووصلت،

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (ب ي ت).

(٢) الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل. معاني القرآن و إعرابه، تحق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م)، ٤: ٥٧.

(٣) ديوان جرير، ص١٥٨ والرواية فيه:

باتت همومي تغشاها طوارقها   من خوف روعة بين الظاعنين غدا

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ٨: ١٣٩.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، (ب ي ت).

(٦) ابن القطاع،أبو القاسم علي بن جعفر الصقلي، كتاب الأفعال (ط١،عالم الكتب/بيروت، ١٩٨٣م)، ١: ١٠٧.

(٧) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١: ٣٥٢.

(٨) خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري.التصريح على التوضيح (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت)، ١: ١٩٠-١٩١.

وعلى هذا المعنى قول الفقهاء: بات عند امرأته ليلة، أي صار عندها، سواء حصل معه نوم أم لا"[1].

٧) الاستخراج: جاء في كتاب الأفعال: "وبات الشيءَ بيئًا استخرجه"[2].

أما المعنى الوظيفي فنجد التعبير عنه عند الأزهري: "وقال الليث: البيتوتة دخولك في الليل، تقول: بت أصنع كذا وكذا، قال ومن قال: بات فلان إذا نام فقد أخطأ ألا ترى أنك تقول: بت أرعى النجوم، معناه بتّ أنظر إليها فكيف نام وهو ينظر إليها؟"[3]. وهذا تفريق واضح بين المعنى المعجمي وهو النوم والمعنى الوظيفي وهو الدلالة على الاستمرار. ونجد مثل هذا التفريق أشد وضوحًا في ما ينقله عن ابن كيسان: "قال ابن كيسان: بات يجوز أن يجري مجرى النوم، وأن يجري مجرى كان، قاله في باب كان وأخواتها ما زال وما انفكّ، وما فتئ وما برح"[4].

ومن دلالة الفعل على الاستمرار استخدامها في قول الشاعر:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِي أَسْؤُقِهَا وَجَائِرِ

قال البغدادي: "وقوله: (بات يعشيها) إلخ. بات من أخوات كان، اسمها مستتر فيها؛ وجملة يعشيها في موضع نصب على أنها الخبر؛ أي يطعمها العَشاء بالفتح؛ وهو الطعام الذي يؤكل وقت العِشاء بالكسر"[5].

ولعل من ذلك قول ساعدة بن جؤية:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[6]

وقول أمية بن أبي عائذ:

فَبَاتَتْ تُسَائِلُنَا فِي الْمَنَامِ ... وَأَحْبِبْ إِلَيَّ بِذَاكَ السُّؤَالَ[7]

وقول الأعشى:

قَدْ بِتُّ رَائِدَهَا، وَشَاةِ مُحَاذِرٍ ... حَذَرًا يُقِلُّ بِعَيْنِهِ أَغْفَالَهَا[8]

ومن دلالة الفعل دلالته على الصيرورة أيضًا، ولعل من ذلك قول عمرو بن الأهتم:

فَبَاتَ لَنَا مِنْهَا وَلِلضَّيْفِ مَوْهِنًا ... شِوَاءٌ سَمِينٌ زَاهِقٌ وَغَبُوقُ

---

(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عناية: مصطفى السقا (مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٠م). (ب ي ت).

(٢) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ١: ٧٠١.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٤: ٣٣٣.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٤: ٤٣٣.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ٥: ١٤١.

(٦) ديوان الهذليين، ١٩٨.

(٧) ديوان الهذليين ص١٧٣.

(٨) الأعشى، ديوانه ب٥ ق٣.

وَبَاتَ لَهُ دُونَ الصَّبَا وَهْـيَ قَـرَّةٌ لِحَافٌ وَمَصْقُولٌ الكِـسَاءِ رَقِيـقُ[1]

ويدل (بات) في قول الزمخشري على التحول أي دلالة (صار)[2]، وهو معنى توقف فيه الرضي[3]، ولكنه نقل متابعة الأندلسي للزمخشري مستشهدًا بالحديث (فإنه لا يدري أين باتت يده) وحجته أن النوم قد يكون بالنهار؛ ولكن يحتمل أنها أخرجت على الغالب لأن غالب النوم بالليل[4]. وذهب الأشموني إلى أنه لا حجة للزمخشري على ذلك ولا لمن وافقه[5]. وأما أحمد ياقوت[6] فوجد من النصوص ما يراه مؤيدًا مذهب الزمخشري، وذكر من ذلك قول(شبيب بن البرصاء):

لَقَـدْ عَلِمَـتْ أُمُّ الـصَّبِيَّيْنِ أَنَّنِـي إِلَى الضَّيْفِ قَوَّامُ الـسِّنَاتِ خَـرُوجُ

إِذَا الْمُرْغِثُ العَوْجَاءُ بَاتَ يَعُزُّهَـا عَلَى ثَدْيِـهَا ذُو وَدْعَتَيْنِ لَهُـوجُ[7]

٨- آضَ

المعنى المعجمي لهذا الفعل هو السير والرجوع: أض يئيض أيضًا، آض إلى أهله: رجع إليهم. جاء في معجم (العين): "ويقال: افعل هذا أيضًا أي عد لما مضى. وتفسير (أيضًا) زيادة، كأنه من آض يئيض أي عاد يعود"[8].

ومن ذلك قول المرقش الأكبر:

فَآضَ بِهَا جَذْلَانَ يـنْفُضُ رَأسَـه كَمَا آبَ بِالنَّهْبِ الكَمِـيُّ الْمُحَـالِسُ[9]

وأورد صاحب اللسان قول ابن دريد: وفعلت كذا وكذا أيضًا من هذا أي رجعت إليه وعدت[10].

---

(1) المفضل الضبي، المفضليات، ب١٩،١٨ ق٢٣.

(2) الزمخشري، – المفصل في علم اللغة، تحق: محمد عز الدين السعيدي ، (ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٠م)، ص٢٦٧.

(3) الرضي، شرح الكافية، ٤: ١٩٥.

(4) الرضي، شرح الكافية، ٤: ١٩٥.

(5) الأشموني؛ أبو الحسن علي نور الدين بن محمد، شرح الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،(المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٣م)، ٢: ٣٨٦.

(6) نسب أحمد ياقوت ما وجده عند الأشموني لابن الحاجب وهذا وهم منه، وقول الأشموني "قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضًا بمعنى صار" ليس مطابقا لما في شرح الرضي فلعله صاغه حسب فهمه، وقد يكون في شرح آخر للكافية. أما قوله بعد ذلك "ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه" فهو رأي الأشموني- ولم يفرق ياقوت بين القولين بل نسبهما إلى ابن الحاجب توهمًا.

(7) أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٤م) ص٧٦-٧٧. والبيتان في النوادر لأبي زيد ص١٨٠. والكامل للمبرد.

(8) الفراهيدي، كتاب العين، (أ ي ض).

(9) المفضل الضبي، المفضليات، ب١٦ ق٤٧.

(10) ابن منظور، لسان العرب، (أ ي ض).

ولذلك قال الليث إن تفسير أيضًا زيادة[1]. قال ابن قتيبة: "ويقولون قال ذلك أيضًا وهو مصدر آض إلى كذا أي صار إليه كأنه قال : فعل ذلك عودًا"[2].

أما المعنى الوظيفي فهو ما يفهم من قوله في معجم (العين): "الأيض صيرورة الشيء شيئًا غيره. وتحوله عن الحالة. ويقال: آض سواد شعره بياضًا، قال:

حتَّى إذا مَــا آضَ ذَا أعْرَافِ
كَالكَوْدَنِ المُوكَفِ بِالإكَافِ"[3].

ومن شواهد هذا المعنى حديث سمرة في الكسوف: "إن الشمس اسودت حتى آضت كأنها تنّومة؛ قال أبو عبيد: آضت أي صارت ورجعت؛ وأنشد قول كعب يذكر أرضًا قطعها:

قَطَعْــتُ إذا مَــا الآلُ آضَ كَأنَّــهُ   سُيُوفٌ تَنَحَّى تَــارَةً ثُــمَّ تَلْتَقِــي"[4]

ولعل من شواهد ذلك قول طرفة بن العبد:

لَــهُ شَــرْبَتَانِ بِالنَّهَــارِ وَأرْبَــعٌ   مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى آضَ سُـخْدًا مُوَرَّمَــا

وقول فرعان بن الأعرف:

لِرَبَّيْتُــهُ حَتَّــى إذَا آضَ شَــيْظَمًا   يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُــهُ[5]

وقول ربيعة بن مقروم الضبي:

أخلصتُهُ صُــنعًا فَــآضَ مُحَمْلَجًــا   كَالتَّيْسِ فِــي أمْعُــوزِهِ المُتَرَبَّــلِ[6]

قول ربيعة بن مقروم:

فَــآضَ مُحَمْلَجًــا كَــالكَرِّ لَمَّــتْ   تَفَاوُتَــــهُ شَــــآمِيَةٌ صَنَــــاعُ[7]

٩- عاد

المعنى المعجمي لعاد هو رجع. أما الوظيفي فما أورده صاحب اللسان في قوله: "وعاد فعل بمنْزلة صار، وقول ساعدة بن جؤية:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (أ ي ض).

(2) أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب (مطبعة بريل/ليدن، ١٩٠٠م) ص٦١.

(3) الفراهيدي، كتاب العين، (أ ي ض).

(4) ابن منظور، لسان العرب، (أ ي ض). وكذا في(تهذيب اللغة)، ولكن ثعلب قال إن زهيرًا وكعبًا اشتركا فيها، انظر: شرح ثعلب لديوان زهير ص٢٤٨ وفيه (نسفة) بدل تارة، وكذا في شعر زهير للأعلم الشنتمري، ص٢٥٩. ونسبه الزمخشري لزهير (الفائق، ١: ٦٧).

(5) حبيب بن أوس أبو تمام الطائي، ديوان الحماسة، تحقيق: عبد الله العسيلان، (جامعة الإمام محمد بن سعود/الرياض ١٩٨١م) ٢: ١٦٦.

(6) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت، النوادر في اللغة، (ط٢، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، ١٩٦٧م)، ص٧٧.

(7) المفضل الضبي، المفضليات، ب٢٢ ق٣٩.

فقـــام تُرْعَــد كفّــاهُ بِمِيبَلــة   قدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طـــائِشَ القـَــدَمِ(١)

لا يكون عاد هنا إلا بمعنى صار، وليس يريد أنه عاود حالاً كان عليها قبـل، وقد جاء عنهم هذا مجيئًا واسعًا؛ أنشد أبو علي للعجاج:

وَقَصَبًا حُنِّيَ حَتَّى كادا
يَعُودُ بَعْدَ أعْظُمٍ أعْوادا

أي يصير"(٢).

ولعل من شواهد هذا الاستعمال قوله تعالى:﴿أوْ لتَعُــودُنَّ فِــي مِلَّتِنَــا﴾[٨٨-الأعراف]

عاد بمعنى صار(٣).

ولعل من ذلك قوله تعالى:﴿وَالقَمَرَ قدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالعُرْجُون القَــدِيم﴾[٣٩-يس]

قال ابن عاشور: "و(عاد) بمعنى صار شكله للرائي كالعرجون"(٤).

ومن شواهد ذلك قول سواد بن قارب الدوسي:

وكان مُضِلِّي مَنْ هُــدِيتُ برُشْــدِهِ   فلِلَّهِ مُغْــوٍ عَــادَ بالرُّشْــدِ آمِــرا(٥)

ولعل من شواهد ذلك قول كعب بن زهير:

عَادَ السَّوَادُ بَيَاضًــا فِــي مَفَارِقِــهِ   لا مَرْحَبًا هابِذا اللّوْن الّذِي رَدِفــا(٦)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فأصَــاخَتْ لِقوْلِهَــا ثُــمَّ قالــتْ   عَادَ هَذَا مِــنَ الحَــدِيثِ رَجِيعــا(٧)

وقول مجنون ليلى:

وَمَفروشَةِ الخَدَّين وَرْدًا مُــضَرَّجًا   إذا جَمَشَتهُ العَــينُ عَــادَ بَنَفــسَجا(٨)
تَعودُ مَرِيــضًا أســقَمَتهُ بِهَجرِهــا   وَلَو عاوَدَتهُ عادَ لا يَعرفُ الــسُّقما(٩)

(١) البيت في ديوان الهذليين، ١: ١٩٣. والرواية (بمحجنِه).
(٢) ابن منظور، لسان العرب، (ع و د).
(٣) البحر ٤: ٣٤٢ الجمل ٢:١٦٢
(٤) محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير (ط١، مؤسسة التاريخ/ بيروت، ٢٠٠٠م)، ٢٢: ٢٣٣.
(٥) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٨ حاشية (٤).
(٦) أبو سعيد السكري، شرح ديوان كعب بن زهير، (دار الفكر للجميع، بيروت، ١٩٦٨) ص٥٤.
(٧) عمر بن أبي ربيعة، الديوان فوزي عطوي (ط١، الشركة اللبنانية للكتاب/ بيروت، ١٩٧١م)، ص٢٠٥.
(٨) قيس بن الملوح:مجنون ليلى، الديوان قدم له وشرحه: مجيد طراد(ط١، عالم الكتب/بيــروت، ١٩٩٦م)، ب١ ق٣٧.
(٩) مجنون ليلى، ديوانه، ب١ ق٢١٨.

وَلَوْ مَسَحَتْ بِالكَفِّ أعْمَى لأذْهَبَتْ عَماهُ وَشِيكاً ثُمَّ عَـــادَ بِـــلا عَمَـــى[1]

وقال حُسيل بن سُجيح:

جَعَلْتُ لَبَانَ الجَوْنِ لِلقَـــوْمِ غَايَـــة مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى عَادَ أحْمَرَ وَارِسَا[2]

وقول أسامة بن الحارث:

فَمُوشِـــكَةٌ أرْضُـــنا أنْ تَعُـــودَ خِـــلافَ الأنِـــيسِ وُحُوشَـــا يَبَابَـــا[3]

١٠- تحوّلَ

يدل المعنى المعجمي على الانتقال والتغير الحقيقي أو المجازي، جاء في لسان العرب: "وتحول: تنقل من موضع إلى موضع آخر. والتحوّل: التنقل من موضـــع إلى موضع"، وجاء أيضًا:"والحائل: المتغير اللون. يقال: رماد حائل ونبات حائـــل. ورجل حائل اللون إذا كان أسود متغيرًا. وفي حديث ابن أبي ليلي: أحيلت الـــصلاة ثلاثة أحوال أي غيرت ثلاث تغييرات أو حوّلت ثلاث تحويلات"[4].

أما المعنى الوظيفي فهو معنى (صار) أي الدلالة على التحول وهو قوي الصلة بالمعنى المعجمي. ومن ذلك قول امرئ القيس:

وَبُدِّلْتُ قَرحًا داميًـــا بَعْـــدَ صِـــحَّةٍ لَعَـــلَّ مَنَايَانَـــا تَحَـــوَّلْنَ أبْؤُسَـــا[5]

وقول الفرزدق:

رَأَيْتُ ابْنَ المَرَاغَـــةِ حِـــينَ ذَكَّـــى تَحَـــوَّلَ، غَيْـــرَ لِحْيَتِـــهِ، حِمَـــارًا[6]

وَابْنُ المَرَاغَةِ قَدْ تَحَـــوَّلَ رَاهِبًـــا مُتَبَرْنِـــسًا لِتَمَـــسْكُنٍ وَسُـــؤَالِ[7]

١١- استحالَ

وهو متعدد الدلالة المعجمية، ومنها الدلالة على التغير مثل الفعل (تحوّل)، جاء في لسان العرب: "كل شيء تغير عن الاستواء إلى العوج فقد حال واستحال، وهو مستحيل"[8].

---

[1] مجنون ليلى، ديوانه، ب١٥ ق٢٢٠.

[2] أبوتمام، ديوان الحماسة، ١: ٢٩٣.

[3] ديوان الهذليين ، ٢: ١٩٩.

[4] ابن منظور، لسان العرب، (ح و ل).

[5] امرؤ القيس بن حجر الكندي؛ الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٣، دار المعـــارف بمصر/القاهرة، ١٩٦٩م)، ب٢٢ ق١٣.

[6] الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة؛ الديوان (دار صادر، ودار بيروت/ بيروت، ١٩٦٦م)، ١: ٣٥٧.

[7] الفرزدق، الديوان ، ٢: ١٦٢.

[8] ابن منظور، لسان العرب، (ح و ل).

أما الدلالة الوظيفية فهي دلالة (صار) أي التحول، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

إنّ العداوة تستحيل مودّةً   بتدارك الهفوات بالحسنات(1)

١٢- غدا

يدل المعنى المعجمي على الانتقال المبكر أي السير أول النهار وهو نقيض الرواح.

أما الدلالة الوظيفية فهي دلالة (صار) أي التحول من حال إلى حال، ولعل من ذلك قوله تعالى:﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾[١٢١-آل عمران]

قال أبو حيان: "وفي استعمال غدا بمعنى صار فيكون فعلا ناقصًا خلاف"(2).

وقوله تعالى:﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾[٢٥-القلم]

قال العُكبري:"قادرين: حال وقيل: خبر غدوا ؛ لأنها حملت على أصبحوا"(3).

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

حتّى غَدا مِثْلَ نَصلِ السَّيْفِ مُنْصَلِتًا   يَقْرُو الأماعِزَ مِن تَيَّانَ وَالأَكَما(4)

وقول ذي الرمّة:

غَدا كَأنَّ بِهِ جِنًّا تَذاءَبَهُ   مِن كُلِّ أقطارِهِ يَخشى وَيَرتَقِبُ(5)

غَدا أكهَبَ الأعلى وَراحَ كَأنَّهُ   مِنَ الضِحِّ وَاستِقبالِهِ الشَمسَ أخضَرُ(6)

وقول النابغة الجعديّ:

غَدَا هَزِجًا طَرِبًا قلبُهُ   لغِبْنَ، وَأصْبَحَ لَمْ يَلْغَبِ(7)

ومن استخدام الفعل (غدا) هذا الاستخدام ما نجده في أشعار عربية كثيرة تدل على استمرار استخدامه، من ذلك قول أبي طالب المأموني:

وَرُدَّ عَلَى يَدَيْكَ المُلْكُ لمَّا غَدَا   بِالتُّرْكِ يُنْتَهَكُ انْتِهَاكَا(8)

---

(1) البيت لمجهول، انظر: ارتشاف الضرب، ٢: ٨٣، همع الهوامع: ٢: ٦٩.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٣: ٤٧.

(3) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الضرير (٦١٦هـ)؛ التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م). ٢: ١٢٣٥.

(4) ديوان النابغة، جمعه محمد الطاهر بن عاشور، ص٢٢٢.

(5) ذو الرمة، ديوانه، ب٨٧ ق١.

(6) ذو الرمة، ديوانه، ب٣٤ ق ٣٠.

(7) ابن منظور، لسان العرب (هزج).

(8) إبراهيم بن أحمد القلعي؛ قرى الضيف ، (قرص مضغوط، مكتبة الأدب العربي.إصدار الخطيب للتسويق والبرامج – إشراف علمي مركز التراث للحاسب الآلي/الأردن ١٩٩٩م)، ٤: ١٩٠.

عَذِيرِي مِنْ مُضْحِكٍ غَدَا سَبَبَ البُكَــا   ومِنْ جَنَّةٍ قَدْ أَوْقَعَتْ فِــي جَهَــنَّمِ(١)
إِذَا مَا صَــافَحَتْ صَــفَحَاتِ وَجْهِــي   غَــدَا أَلِقَــا وَأَمْــسَى وَهْــوَ لأمُ(٢)

وقال الثعالبي:
لكَ الْكَلامُ الْحُــرُّ يَــا مَــنْ غَــدا   مَعْرُوفُــــه يَــــسْتَعْبِدُ الْحُــــرَّا(٣)
مَــــا الْحُــــرُّ إلاّ مَــــنْ غَــــدا   لِلــــصَّاحِبِ الْمَــــأْمُولِ عَبْــــدَا(٤)

وقال الببغاء:
حَتَّى غَدَا الدِّيْنُ مِن بَعْدِ الْعَبُوسِ بِهِ   جَذْلانَ يَرْفُلُ مِن نُعْماهِ فِــي حُلَــلِ(٥)

واستخدام هذا الفعل مستمر في الجزيرة العربية إلى يومنا هذا، يقولون: (غــدا الولد رجّال)؛ أي صار الولد رجلاً. ويقولون: (إن شا الله يغدي الولد رجّــال)؛ أي: إن شاء الله يصير الولد رجلاً. ويقولون: (اغد رجّال)؛ أي: صِرْ رجلاً.

١٣- حار

يدل المعنى المعجمي على الرجوع، جاء في لسان العرب: "حار إلى الــشيء وعنه حوْرًا ومحارًا ومحارة وحؤورًا: رجع عنه وإليه"(٦).

أما المعنى الوظيفي فهو مستفاد من الرجوع إذ في الرجوع تحــول وقــد أورد هذا المعنى صاحب لسان العرب قال: "وكل شيء تغير من حال إلى حال، فقد حار يحور حوْرًا؛ قال لبيد:

وَمَا الْمَرْءُ إلاّ كَالشِّهابِ وَضَــوْئِهِ   يَحُورُ رَمَادًا بَعْدُ إِذْ هُــوَ سَــاطِعُ"(٧)

١٤- رجع

يدل المعنى المعجمي للفعل على الانصراف وهو العودة إلى مكان كــان فيــه قبل، جاء في لسان العرب: "رجع يرجع رجعًا ورجوعًا ورجعى ورجعانًا ومرجعًا ومرجعة: انصرف"(٨).

وأما المعنى الوظيفي فهو معنى (صار) ومن شواهد ذلك الحديث: (لا ترجعوا بعدي كفّارًا)(٩). وقولت امرأة من بني عامر:

---

(١) قرى الضيف، ٤: ٢٤٠.
(٢) قرى الضيف، ٤: ٢٤٨.
(٣) قرى الضيف، ٤: ٤٠٩.
(٤) قرى الضيف، ٣: ٢٧٦.
(٥) قرى الضيف، ١: ٣٠٤.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، (ح و ر).
(٧) ابن منظور، لسان العرب، (ح و ر). والبيت في ديوانه رقمه ٦ من القصيدة ٢٤.
(٨) ابن منظور، لسان العرب، (ر ج ع).
(٩) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٨.

نُعِدُّ لَكُمْ جَزْرَ الجَـزُورِ رِمَاحُنَـا وَيَـرْجِعْنَ بِالأَكْبَـادِ مُنْكَـسِرَاتِ[١]

١٥- ارتدّ

المعنى المعجمي لهذا الفعل هو التحول أي الرجوع والعودة عـن الـشيء أو الأمر. جاء في لسان العرب: "وقد ارتدّ وارتدّ عنه: تحوّل. وفي التنزيل: من يرتدد منكم عن دينه؛ والاسم الردّة، ومنه الردّة عن الإسلام أي الرجوع عنه. وارتدّ فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه... وفي الحديث: أسألك إيمانًا لا يرتدّ أي لا يرجع"[٢].

ولعل من شواهده قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [٩٦-يوسف]

عد بعضهم ارتد في أخوات كان والصحيح أنها ليست من أخواتها، فانتـصب بصيرًا على الحال[٣].

١٦- عادَ

المعنى المعجمي لهذا الفعل نجده في قول الجوهري: "وعاد إليه يعـود عـودة وعودًا: رجع"[٤].

أما المعنى الوظيفي فهو معنى (صار) ذكره صاحب لسان العرب قال: "وقـد يردّ بمعنى صار؛ ومنه حديث معاذ: قال له النبي، صلى الله عليه وسـلم: أعـدت فتّانًا يا معاذ أي صرت؛ ومنه حديث خزيمة: عاد لها النقاد مجرنثمًـا أي صـار؛ ومنه حديث كعب: وددت أن هذا اللبن يعود قطرانًا، أي: يصير، قيل له: لم ذلـك؟ قال: تتبعت قريش أذناب الإبل وتركوا الجماعات"[٥]. وقد ورد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾[٢٥-القلم]، جاء في حاشية الجمل: "ويصح أيضًا أن تكون بمعنى (صار) وقادرين خبرها"[٦].

١٧- جاءَ

المعنى المعجمي لهذا الفعل هو أتى والإتيان انتقـال، وهـو متـصل بمعنـاه الوظيفي لأن الانتقال فيه تغير، ومن ذلك ما ذكره صاحب لـسان العـرب: "ومـا جاءت حاجتك أي ما صارت. قال سيبويه: أدخل التأنيث على (ما) حيـث كانـت

---

[١] ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٨. والبيت في الحماسة (١: ٣٨٢) وفيه (فيكم بدل لكم، ويمـسكن بدل يرجعن).

[٢] ابن منظور، لسان العرب، (ردد).

[٣] أبوحيان، البحر٥: ٢٤٦، وبمعنى صار الجمـل، حاشـيته ٢: ٤٧٣. وجعلهـا مـن الحـال العكبري، التبيان ٢: ٣١.

[٤] الجوهري، الصحاح، (ع ود).

[٥] ابن منظور، لسان العرب، (ع و د).

[٦] الجمل، حاشية الجمل على الجلالين، ٤: ٣٨٦.

الحاجة؛ كما قالوا: من كانت أمك، حيث أوقعوا من على مؤنث، وإنما صيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغوير أبؤسًا، ولا تقول: عسيت أخانا"[1]. ومن قول سيبويه انطلق ابن مالك ليصف استخدامها ناقصة بالندرة[2].

وحاجتك ترفع أو تنصب، "فمن رفع حاجتك جعلها اسم جاءت. وجعل (ما) خبرها. ومن نصب الحاجة جعلها الخبر، والاسم ضمير ما، والجملة مِن جاءت ومعمولها خبرُ ما"[3].

١٨- قعدَ

يعبر القعود عن تغير في هيئة الفاعل، ولذلك صلة بمعناها الوظيفي، "قالوا أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. أي صارت. فاسم قعد ضمير الشفرة. وخبرها كأنها حربة"[4]. ولعل من شواهده قوله تعالى: ﴿لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إلاَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً﴾[٢٢-الإسراء]

قال الزمخشري:"فتقعد من قولهم: شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى صارت: يعني فتصير جامعًا على نفسك الذمّ وما يتبعه من الهلاك من إلهك والخذلان والعجز عن النصرة ممن جعلته شريكًا له"[5].

قال أبو حيان معقبًا :"وما ذهب إليه من استعمال فتقعد بمعنى فتصير لا يجوز عند أصحابنا، وقعد عندهم بمعنى صار مقصورة على المثل، وذهب الفراء إلى أنه يطرد جعل قعد بمعنى صار...... وحكى الكسائي: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، فالزمخشري أخذ في الآية بقول الفراء"[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[٢٩-الإسراء]

قال الزمخشري: "فتصير ملوما عند الله"[7]. وكان يرى أنه"قد اتسع في قعد وقام حتى أجريا مجرى صار"[8].

قال أبو حيان: "أما إجراء (قعد) مجرى صار فقال أصحابنا إنما جاء في لفظة واحدة، وهي شاذة لا تتعدى، وهي في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت وقد نقد على الزمخشري تخريج قوله تعالى (فتقعد ملومًا) على أن

(١) ابن منظور، لسان العرب، (ج ي أ).
(٢) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٩.
(٣) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٩.
(٤) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٩.
(٥) الزمخشري، الكشاف، ٢: ٤٤٤.
(٦) أبو حيان، البحر المحيط ٦: ١٩-٢٠.
(٧) الزمخشري، الكشاف، ٢: ٤٤٧.
(٨) الزمخشري، الكشاف، ١: ٤٦٠.

معناه: فتصير؛ لأن ذلك عند النحويين لا يطرد. وفي اليواقيت لأبي عمر الزاهد: قال ابن الأعرابي: القعد الصيرورة، والعرب تقول: قعد فلان أميرًا بعدما كان مأمورًا أي صار وأما إجراء قام مجرى صار فلا أعلم أحدًا من النحويين عدها في أخوات (كان) ولا أذكر أنها تأتي بمعنى (صار)، ولا ذكر لها خبرًا إلا أبا عبدالله ابن هشام الخضراوي فإنه قال في قول الشاعر[حسان]:

عَلامَ قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ ... [كَخِنْزِير تمرغ في رماد]

إنها من أفعال المقاربة"[1].

١٩-زالَ

جاء في لسان العرب عن المعنى المعجمي قوله:"وزال الشيءُ عن مكانه يزول زوالاً وأزاله غيره وزوّله فانْزال، وما زال يفعل كذا وكذا". وقال: "وزال القوم عن مكانهم إذا حاصوا عنه وتنحوا"[2].

ولم يفرق صاحب اللسان بين (زال) معجميًّا ووظيفيًّا؛ ولكن ابن عقيل نص على هذا التفريق، قال: "زال ماضي يزال: احترز من التي بمعنى تحوّل. فإن مضارعها يزول وهو فعل لازم. ومن زال الشيءَ بمعنى عزله. فمضارعه يزيل"[3].

والمعنى الوظيفي مشروط بأن يسبق الفعل بأداة نفي أو نهي.

ومن شواهد استخدام الفعل وظيفيا قول الأعشى:

بِالْخَيلِ شُعْثًا مَا تَزالُ جِيادُهَا ... رُجُعًا تُغادِرُ بِالطَّرِيقِ سِخالَها[4]

وقول كعب بن زهير:

فَلَنْ أزالَ وَإنْ جَامَلْتُ مُضْطَغِنًا ... فِي غَيرِ ثائِرَةٍ ضَبًّا لها شَنَفَا[5]

وقول كعب:

أَخُو فُتُراتٍ لا يَزالُ كَأنَّهُ ... إذَا لمْ يُصِبْ صَيْدًا مِنَ الْوَحْشِ غارِمُ[6]

ويدل نفي الفعل الماضي بـ(لا) على الدعاء كقول المجنون:

فلا زِلْتَ مَذْعُورَ الْفُؤادِ مُرَوَّعًا ... إذا رُمْتَ نَهْضًا واهِيَ الطَّيَرانِ[7]

وقوله أيضًا:

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٤٩. والبيت في شرح الشافية ٣: ٥٠.
[2] ابن منظور، لسان العرب، (ز و ل).
[3] ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٤٩.
[4] الأعشى، الديوان، ب٤٠ ق٣.
[5] السكري، ديوان كعب بن زهير، ص٥٦.
[6] السكري، ديوان كعب بن زهير، ص١٠٨.
[7] مجنون ليلى، الديوان، ب٥ ق٢٣٤.

فيا سَرْحَتَي وادِي شُرَيحَ ألا اسْلَما ولا زالَ خُــضْرًا مِنْكُمــا الفَنَنَـــان
ولا زالَ مِن نَوْءِ السِّماكِ عَلَيْكُمــا أجَشُّ هَزيمُ الــوَدْقِ بالـهَطـــلانِ(١)

ومن شواهد الفعل بعد أداة النهي قول الأعشى:
ويــــا أبَتـــا لا تَـــزَلْ عِنْـــدَنا فإنّـــا نَخـــافُ بِـــأنْ تُخْتَـــرَمْ(٢)

والصلة بين المعنى المعجمي والوظيفي قوية فدلالة الاستمرار مأخوذة من نفي الانتقال. ولا ضير في اختلاف باب الفعلين فهو جزء من التطور أو أنه استخدام لم يحفظ في المعنى المعجمي أي أن الفعل زال قد يكون مضارعه عند قوم يزول وعند غيرهم يزال، وقد يأتي الفعل الثلاثي على بابين مختلفين مثل: مات يموت ومات يمات، ونظيره في استخدام أهل نجد اليوم قولهم نام ينام ونام ينوم.

٢٠-برِحَ

مما يدل عليه الفعل في المعنى المعجمي الظهور ومنه : برح الخفاء أي ظهر. ومنه ما يورده ابن منظور في قوله : "برح برحًا وبروحًا: زال. والبراح: مصدر قولك برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح"(٣).
أما المعنى الوظيفي فهو الاستمرار أي استمرار اتصاف الاسم بالخبر مثل (مازال)، جاء في لسان العرب: "وما برح يفعل كذا أي مازال، ولا أبرح أفعل ذاك أي لا أزال أفعله... وفي التنزيل: فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي، وقوله تعالى: لن نبرح عليه عاكفين، أي لن نزال"(٤).
ومن شواهد هذا الاستخدام قول المزرد:
فما بَرِحَ الولْـــدانُ حَتَّـــى رَأيْتُـــه عَلَى البَكْرِ يَمْرِيهِ بِـــساقٍ وحـــافِرِ(٥)

وقول ساعدة بن جؤية:
فما برِحَ الأسْبابُ حَتَّـــى وَضَـــعْنَهُ لَدَى الثَّوْلِ يَنْفِي جَثَّهـــا وَيَؤُومُهـــا(٦)

وقول جرير:
فَما بَرِحَ الوَجدُ الّذي قَـــد تَلَبَّـــسَتْ بِهِ النَفسُ حَتّى كادَ لِلـــشَوقِ يَـــذبَحُ(٧)

وقول جميل بثينة:

---
(١) مجنون ليلى، الديوان، ب١١،١٠ ق٢٣٤.
(٢) الأعشى، الديوان، ب٥٣ ق٤.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، (ب ر ح).
(٤) ابن منظور، لسان العرب، (ب ر ح).
(٥) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص١٠٣، وفي لسان العرب نسب إلى جبيهاء الأشجعي.
(٦) السكري؛ شرح ديوان الهذليين،١: ٢٠٩.
(٧) جرير، ديوانه، ص١٠٨.

فَما بَرِحَ الواشونَ حَتّى بَدَت لَنــا   بُطــونُ الهَــوى مَقلوبَــةً بِظُهــورِ

وورد الفعل المضارع في قول جرير:

ما ينسني الدهر لا يبرحْ لنا شجَنًا   يومٌ تَداركَــه الأجْمــالُ والنــوقُ[1]

وقول مجنون ليلى:

بِهِ بَقَرٌ لا يَبْــرَحُ الــدَّهْرَ ســاكِنًا   وآخَــرُ وَحْــشِيٌّ الــسِّخالِ يَثُــورُ[2]

وما زال هذا الفعل مستمرًا استخدامه في منطقة الخرج من نجد، فهم يقولــون: (محمد ما بَرْح مسافر).

٢١- فتِئ

من المعاني المعجمية: فتِئ عن الشيء كسمِع نسيه[3]. وفتَأ كمنع تكــون تامــة قال ابن مالك هي بمعنى سكن، أو أطفأ، قال الفراء: فتأته عــن الأمــر: ســكنته، وفتأت النار أطفأتها[4].

وأورد ابن منظور المعنى الوظيفي: "ما فتِئت وما فتَأت أذكره: لغتان، بالكــسر والنصب.... وما أفتأت، الأخيرة تميمية، أي ما برحت وما زلت"[5].

ومن استخدامه هذا الاستخدام ما ورد في قول أبي العلاء المعري:

فَهَوِّنْ عَلَيكَ الْخَطْبَ فَما فَتِئَ الرَّدَى   يُجيشُ على كِسْرى الجُيوشَ فمَنْ زِنْكُ

٢٢- انفكّ

المعنى المعجمي لهذا الفعل هو الانفصال جاء في اللسان عن ابن ســيده "فــك الشيء يفكه فكًّا فانفك فصله"[6].

أما المعنى الوظيفي فهو مشروط بالنفي فينعكس المعنى إذ يكون على الاتصال المفيد للاستمرار مثل الفعل (ما زال) وقد أورد هذا المعنى صاحب اللــسان قــال: "وما انفك فلان قائمًا أي ما زال قائمًا"[7].

وقال الفراء: "قد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون على الانفكــاك الــذي نعرفه، فإذا كان على جهة يزال فلا بد لها من فعل وأن يكون معناها جحدًا، فتقول:

---

(١) جرير، ديوانه، ص٣٩٤.
(٢) مجنون ليلى، ديوانه، ب٢١ ق٨٧.
(٣) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ف ت أ).
(٤) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٤.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، (ف ت أ).
(٦) ابن منظور، لسان العرب، (ف ك ك).
(٧) ابن منظور، لسان العرب، (ف ك ك).

ما انفككت أذكرك، تريد ما زلت أذكرك، وإذا كانت على غير جهة يزال قلت قد انفككت منك وانفك الشيء من الشيء، فتكون بلا جحد وبلا فعل، قال ذو الرمة:

قلائــصُ لا تَنْفَــكُّ إلا مُناخَــةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرَا

فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي به التمام، وخلاف يزال لأنك لا تقول ما زلت إلا قائمًا. وأنشد الجوهري هذا البيت حراجيج ما تنفك، وقال: يريد ما تنفك مناخة فزاد إلا، قال ابن بري: الصواب أن يكون خبر تنفك قوله على الخسف وتكون إلا مناخة نصبا على الحال تقديره ما تنفك على الخسف والإهانة إلا في حال الإناخة فإنها تستريح"[١].

قال زهير:

وغَزْوٌ فما يَنْفَكُّ في الأرْضِ طاويًا ... تَقَلْقَــلُ أفْــراسٌ بِــهِ ورَواحِــلُ[٢]

وقال الفرزدق:

غاشي المَحارِمِ ما يَنفَكُّ مُغتَــصِبًا ... زَوجاتِ آخَرَ فــي كُــرهٍ وتَــرغيم

قال عمرو بن كلثوم:

وَما انْفَكَّ مِنّا مُنْــذُ كُنّــا عِمــارَةً ... إذا الحَربُ شالَت لاقِحًا مَن يَقودُهــا

وقال الفرزدق:

غَلَبتُم بِذِي قارٍ فما إنفَــكَّ أمرُهــا ... إلى اليَومِ أمْرَ الخاشِعِ المُتَــضائِلِ[٣]

وقال لقيط بن يعمر:

ما إنفَكَّ يَحلبُ دَرَّ الدَهرِ أشــطُرَهُ ... يَكــونُ مُتَّبِعًــا طــورًا ومُتَّبَعــا[٤]

٢٣-رامَ

أورد صاحب (لسان العرب) المعنى المعجمي لهذا الفعل فقــال:"رامَ يــريم إذا برح"[٥]. وجعل ابن مالك معناه ذهب أو فارق[٦]. فيتعدى ويلــزم حــسب المعنــى وذكر ابن عقيل[٧] أن منه قول الأعشى:

أبانــا فَــلا رمــتَ مِــن عِنــدِنا ... فإنّــا بِخَيــرٍ إذا لَــم تَــرِم[٨]

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، (ف ك ك).
[٢] ثعلب، شرح ديوان زهير، ص٢٩٨.
[٣] الفرزدق، ديوانه، ٢: ١١١.
[٤] في مختارات ابن الشجري، ق١ ب٤٩، هذا الدهر.
[٥] ابن منظور، لسان العرب، (ر ي م).
[٦] ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٤.
[٧] ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٤.
[٨] ذكر محقق المساعد أنه لم يجده في كتب الشواهد. وهو للأعشى، انظر: ديوان الأعشى الكبير، ص٩١، ق٤، ب٥٢.

وأما المعنى الوظيفي فأورده ابن منظور في قوله:"يقال: ما يريم يفعل ذلك أي ما يبرح"[1]. وواضح أن المعنى هو الاستمرار في الفعل. ولعل منه قول الشنفرى الأزدي:

ولو لم أرِمْ في أهْلِ بَيْتِـيَ قاعِـدًا   إذَنْ جاءني بين العَمودَين حُمَّتِـي[2]

٢٤- ونى

تدل مادة الفعل على الفترة في الأعمال والأمور ، قال الجوهري:"الونى الضعف والفتور والكلال والإعياء..... يقال: ونيت في الأمر أني ونًى ووَنْيًا، أي ضعُفت، فأنا وانٍ"[3]. وأما معناه الوظيفي فعبر عنه الجوهري بقوله:"وفلان لايني يفعلُ كذا ، أي لا يزال يفعل كذا "[4].

قال السمين:" وزعم بعضهم أنه يكون من أخوات زال وانفك فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل كان، فيقال: ما ونى زيد قائمًا، أي ما زال قائمًا. وأنشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهدًا على ذلك قول الشاعر:

لا يَنِي الحُبُّ شيمَةَ الحِـبِّ مـا دا   مَ فـلا تَحْـسَبَنَّهُ ذا ارْعِـواءُ

أي لا يزال الحُب"[5].

ولعل من ذلك قول ربيعة بن مقرم:

في مَهمَهٍ قُذُفٍ يُخشى الهَلاكُ بِـهِ   أصداؤُهُ ما تَنِـي باللّيـلِ تَغريـدا[6]

٢٥-دام

لهذا الفعل غير معنى معجمي، منها السكون قال صاحب اللسان:"وكل شيء سكن فقد دام" ونقل عن ابن الأعرابي قوله:"دام الشيء إذا دار، ودام إذا وقف، ودام إذا تعب"[7]. وهذه معان تكاد تكون متضادة. ويدل الفعل على الاستمرار كما في قول كعب بن زهير:

فما تدوم على حـال تكـون بهـا   كما تلـوّن فـي أثوابهـا الغـول[8]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (ر ي م).
[2] المفضل الضبي، المفضليّات، ب٣٣ ق٢٠.
[3] الجوهري، الصحاح، (ون ى).
[4] الجوهري، الصحاح، (ون ى).
[5] السمين الحلبي، الدر المصون، ٨: ٤١، وكذلك في البحر المحيط لأبي حيان ٦: ٢٤٣.
[6] المفضل الضبي، المفضليّات، ب٧ ق٤٣.
[7] ابن منظور، لسان العرب، (د و م).
[8] السكري، ديوان كعب بن زهير، ١٣.

أما المعنى المعجمي فلا يكون إلا بتضام (ما) المصدرية معها، نقل صاحب اللسان عن ابن كيسان: "قال ابن كيسان في باب كان وأخواتها: أما (ما دام) فما وقت، تقول: قم ما دام زيدٌ قائمًا تريد قم مدّة قيامه، وأنشد:

لتَقْـــرَبَنَّ قَرِبًـــا جُلْـــذِيًّا

مـــا دام فـــيهن فـــصيلٌ حيًّـــا

أي مدة حياة فصلانها". وقال أيضًا: "فأما قولهم ما دام فمعناه الدوام لأن ما اسم موصول بدام ولا يستعمل إلا ظرفًا كما تستعمل المصادر ظروفًا، تقول: لا أجلس ما دمت قائمًا أي دوام قيامك، كما تقول: وردت مقدم الحاج"[1].

قال الفرزدق:

ولا ظلم مـا دام الخليفـةُ قائمًـا   هشامٌ وما عن أهله مـن مـشرَّدِ[2]

وقال حاتم الطائي:

فأقسمت لا أمشي إلى سر جـارة   مدى الدهر مـا دام الحمـام يغـرد

وقال حاتم الطائي:

وإني لعبد الضيف مـا دام ثاويًـا   وما فيّ إلا تلك من شـيمة العبـد[3]

وقال قيس بن ذريح:

نَسِيتُكَ ما أرسـى ثَبيـرٌ مَكانَـهُ   وَما دامَ جارًا لِلحَجُـونِ المُحَـصَّبُ

٢٦-آل

يستخدم هذا الفعل لازمًا ومتعديًا، أما اللازم فمعناه رجع، قال الجوهري: "آل أي رجع. يقال: طبخت الشراب فآل إلى قدر كذا وكذا، أي رجع. وآل القطران والعسل أي خثر"[4]. وأما المتعدي فهو بمعنى ساسه وأصلحه[5].

ومثّل لمعناها الوظيفي ابن عقيل بقوله: آل زيدٌ عالِمًا[6]. ولكن ابن مالك يرى أن الأصح عدم إلحاقها بصار، ولذا يورد ابن عقيل قول الشاعر:

وعـــروبٍ غيـــر فاحـــشة   ملّكتنـــي ودَّهـــا حِقَبـــا

ثـــمّ آلـــتْ لا تكلّمنـــا   كـــلّ حـــيّ معقّـــبٌ غـــضبا

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (د و م).

(٢) الفرزدق، ديوانه، ص١٤٠.

(٣) أبو تمام، الحماسة، ب٤ ق ٧٣٩.

(٤) الجوهري، الصحاح، (أ و ل).

(٥) الجوهري، الصحاح، (أ و ل).

(٦) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٨.

ثم يذكر أنه لا حجة فيه لاحتمال كون الفعل بمعنى حلف[١]. ويفهم من قول ابن مالك أن دلالة الصيرورة فيها صحيحة وكذلك البيت الذي ذكره ابن عقيل تحتمل (آل) فيه الصيرورة. والصلة بين المعنيين المعجمي والوظيفي واضحة فالرجوع هو تحول من حال إلى حال، ولذا يستخدم في حق القطران والعسل إذا تحولا إلى حالة الخثورة.

٢٧-راح

عدها ابن عصفور من أخوات كان[٢]. وعدّ لها معنيين وظيفيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بالرواح، مثل: راح عبد الله منطلقا، أي وقع انطلاقه في وقت الرواح، والثاني معنى (صار)، مثل: راح عبد الله ضاحكا، أي صار في حال ضحك[٣]. ولسنا نفهم المعنى الأول ولم يستشهد بما يمكن أن يعزز هذا المعنى، أما الصيرورة فهي مفهومة العلاقة بمعنى الفعل المعجمي ؛ إذ الرواح فيه تحول مثل الرجوع والغدو وكل أفعال الانتقال.

وذكر السيوطي أنه جعل من هذا الاستعمال الحديث: (تغدو خماصًا، وتروح بطانًا). على أنه قرر منع الجمهور هذا الاستعمال وعد منهم ابن مالك بحجة أن المنصوب بعدها حال[٤]؛ إذ لا يرد إلا نكرة. وهذه الحجة احتج بها ابن عصفور على ردّ استعمال الفعل (ونى) ناقصًا[٥].

ومن الجلي أن الأفعال في الحديث تامة. غير أنّا لا نوافق من يمنع استعمال راح أو غيرها من أفعال الانتقال استعمال صار والمهم في ذلك ورود الشاهد على الاستعمال لأن اللغة اصطلاح.

ومما يحتمل الصيرورة قول الأعشى:

فَمَا نِيلُ مِصْرٍ إذْ تَسَامَى عُبَابُهُ ... وَلاَ بَحْرُ بَانِيقَا إذَا رَاحَ مُقْعَمَا[٦]

إذ لا غرض من إسناد الرواح إلى النيل، وسلامة المعنى بإبدل صار أو كان بها.

وقوله:

---

(١) ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٥٩-٢٦٠.والبيت في الموسوعة الإلكترونية منسوب إلى ابن جوين الطائي، وفيه (مُسقِبَةٍ)، قد ملَكتُ شُكرَها).

(٢) علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف/بغداد، ١٩٨٠م)، ١: ٣٧٦.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٤١٦.

(٤) جلال الدين السيوطي؛ همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت ١٩٧٥م)، ٢: ٧٠-٧١.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٣٧٦.

(٦) الأعشى، ديوانه، ب٣٥ ق ٥٥.

وَأحلمُ مِن قَــيسٍ وَأجــرأ مُقــدَمًا لَدى الرَّوعِ مِن لَيثٍ إذا راحَ حارِدا[١]

وجعلها بمعنى صار أعم في دلالتها على الغرض المطلوب.
وقد يحمل على ذلك قول الأخطل:
حَتّى إِذا اقتَّضَّ ماءُ المُزنِ عُذرَتَها راحَ الزُّجاجُ وَفي أَلوانِهِ صَــهَبُ[٢]

٢٨- أسحر

قال الجوهري:"وأسحرنا: أي سرنا في وقت السحر. وأسحرنا أيضًا: صرنا في السحر"[٣]. أما المعنى الوظيفي فالقول به منسوب إلى الفراء ذكرها في كتاب الحدود؛ ولكنه لم يذكر شاهدًا على ذلك[٤]. وربما قاسها الفراء على الأفعال المشهورة المعبرة عن الدخول في الوقت وهي أصبح، وأضحى، وأمسى. والقياس لا يمنعها ولكن اللغة اصطلاح مرده إلى أصحاب اللغة الذين يتخيرون فيعملون أو يهملون.

٢٩-أفجر

قال الجوهري: "وقد أفجرنا، كما تقول: أصبحنا من الصبح. وفي كلام بعضهم: كنت أحُلّ إذا أسحرتُ، وأرحل إذا أفجرتُ"[٥]. فالمعنى المعجمي هو الدخول في الفجر. وفيه دلالة على التحول من حال إلى حال. ولعل ذلك ما جعل الفراء في (كتاب الحدود) يلحق هذا الفعل بأخوات (كان)، وهو لم يستشهد على ذلك كما لم يستشهد على (أسحر)[٦].

٣٠-أظهر

قال الجوهري: "أظهرنا، أي سرنا في وقت الظهر"[٧]. وجاء في (تاج العروس): "وأظهروا: دخلوا فيها. ويقال دخلوا في وقت الظهر كما يقال: أصبحنا وأمسينا ، في الصباح والمساء، وفي التنزيل ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾"[٨]. وأما دلالته الوظيفية فهي التحول، وذكرها الفراء في كتاب الحدود بلا شواهد[٩]. ولعل الفراء

---

(١) الأعشى، ديوانه،ب ١٥ ق ٧.
(٢) الأخطل، ديوانه، ب٤ ق ١٨٨.
(٣) الجوهري، الصحاح، (س ح ر).
(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٧١.
(٥) الجوهري، الصحاح، (ف ج ر).
(٦) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٧١.
(٧) الجوهري، الصحاح، (ظ هـ ر).
(٨) الزبيدي، تاج العروس، (ظ هـ ر).
(٩) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٧١.

قاس هذا الفعل كما قاس الفعلين أسحر وأفجر على غيرهما من أفعال الدخول في الوقت وهي أصبح وأضحى وأمسى، وهو قياس صحيح نظريًا، لكن القياس في مثل هذا لا يقبل إذ اللغة اصطلاح فلا نملك أن نثبت ما لم يرد على استعماله شاهد فاللغة ملك المستخدمين لا اللغويين.

٣١- ملحقات بباب كان:

مرّ:

وأما المعنى الوظيفي فهو معنى (كان)، وذكره ابن عصفور قال: "وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب (مررتُ)، إذا لم ترد بها المرور الذي هو انتقال الخُطى بل تكون بمنزلة (كان)؛ وذلك نحو قولك: مررت بهذا الأمر صحيحًا، أي: كان الأمرُ صحيحًا عندي"[١]. ولكن ابن عصفور لا يرى في ذلك حجة فالمرور مجازي كمرور الخاطر بالشيء والمنصوب حال لا خبر. واحتج أيضًا بأنّ المنصوب يلزم التنكير فلا يجوز تعريفه ما لم يكن نعتًا مقطوعًا مثل: مررت بزيد المسكينَ[٢]. وفاته أن يحتج بأمر آخر وهو أن الضمير المرتفع بعد كان وأخواتها جميعًا هو اسمها أما مع الفعل (مررت) فالضمير فاعل للفعل ولا يصلح اسمًا لأنه لا يؤلف مع المنصوب جملة اسمية. فإن عد الفعل وفاعله في مقام الناسخ فإنه يبقى إشكال ما تعلق به وهو الاسم المجرور بحرف الجر فهو متعلق بالفعل ولا يؤلف في الأصل مع المنصوب جملة اسمية.

الفعل المكرر

قال ابن عصفور عن الكوفيين: "وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو: لئن ضربته لتضربنّه الكريمَ، ولئن أكرمته لتكرمنّه العاقلَ، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر"[٣]. ورد ابن عصفور هذا القول بحجة أن المنصوب يحتمل أن يكون بدل المفعول[٤]. ويمكن القول إن الفعل لم يرفع اسمًا رفع كان للاسم بل رفع فاعلا ونصب مفعولا. ولا يفهم من الفعل معنًى وظيفيًا على حدّ ما يفهم من معاني كان وأخواتها.

اسم الإشارة

قد ينتصب الاسم بعد المشار إليه فيعده الكوفيون منصوبًا على (التقريب) مثال ذلك ما أورده الفراء:"ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسدُ مخوفًا"، قال الفراء"وإنما نصبت الفعل[٥] لإن (هذا) ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبًا"[١].

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٣٧٦.
(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٣٧٦.
(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٣٧٧.
(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٣٧٧.
(٥) يقصد الخبر وهو اسم المفعول (مخوفا) وسماه الفعل لأنه دال على الحدث فهو مشتق منه.

والكوفيون يجعلون (هذا) مثل (كان)، قال ثعلب في مناقشة لقول لسيبويه الذي يجعله حالا: "وقال سيبويه:هذا زيد منطلقا[٢]، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيدًا ليعلم لمن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريبًا، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل (كان)"[٣]. ويشرح ثعلب معنى (التقريب) في قوله عن الكوفيين: "وهم يسمون (هذا زيد القائمَ) تقريبًا، أي قرب الفعل به"[٤]. وقال في موضع آخر:"فقد دخلت لتقرّب الفعل مثل كان. والتقريب على هذا كله، فكان جوابٌ لتقريب الفعل"[٥]. وضابط التقريب عند ثعلب أن يكون ذكر اسم الإشارة كحذفه، قال: "وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحدًا فهو تقريب، مثل قولهم :من كان من الناس سعيدًا فهذا الصياد شقيًا، وهو قولك: فالصياد شقيٌّ، فتسقط (هذا) وهو بمعناه"[٦]. والذي يفهم من هذه الأقوال أن اسم الإشارة خرج عن دلالته الإشارية إلى دلالة جديدة هي تقريب الخبر. وذلك حين لا يكون ثمّ غرض من الإشارة بسبب حضور المشار إليه ومعرفته معرفة لا يحتاج معها إلى الإشارة[٧].

وقال ابن عصفور يرد قول الكوفيين: "وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأن (هذا) اسم فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب"[٨].

الأفعال الرافعة الناصبة:

قال السيوطي: "وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلّ فعلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بدّ منه نحو: قام زيدٌ كريمًا، وذهب زيدٌ متحدثًا. فإن جعلته تامًّا نصبت على الحال"[٩] .

---

(١) أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)؛ معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين (ط١، دار الكتب المصرية/ القاهرة، ١٩٥٥م)، ١: ١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢: ٧٨ نص سيبويه" فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك هذا عبد الله منطلقا وهؤلاء قومك منطلقين وذلك عبد الله ذاهبًا وهذا عبد الله معروفًا فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقًا لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انظر إليه منطلقًا فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت جاء عبد الله راكبًا صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا فكذلك هذا".

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٦٩م)، ١: ٤٣.

(٤) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٥٩.

(٥) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٦٠.

(٦) ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ٤٤. و٢: ٣٥٩-٣٦٠.

(٧) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٧١.

(٨) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٣٧٧.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٧١.

فقوله (فإن جعلته تامًّا) يقر بإمكان جعله ناقصًا في مثل هذا التركيب. ولم يذكر السيوطي نحويين بأعيانهم ذهبوا إلى هذا القول الذي لعله قياس نظري لا يؤيده سماع؛ ولكن هذا يبين أن سبيل نقصان الأفعال طريقه التمام. غير أن مستخدم اللغة هو من يتخير الفعل الذي ينقله من التمام إلى النقصان أي من المعجمية إلى الوظيفية.

٣٢- ليس بين الحرفية والفعلية

تتجاذب (ليس) قضيتان الأولى انتفاء أصالة الفعلية في دلالتها المعجمية والثانية أنها من الأدوات العاملة التي يظهر أثر عملها اللفظي في الجملة، فهي في العمل تشارك الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) لكنها تخالفهن في عدم التصرف ولزومها الجمود، واختصاصها بالنفي جعل التشابه بينها وبين حرف النفي (ما) علة عمل (ما) وإهمالها، مما دفع العلماء إلى الوقوف على قضايا (ليس) في باب (الحروف المشبهة بليس) أكثر من وقوفهم في باب (كان وأخواتها).

دلالتها المعجمية: لم يعرف لها أصل بذاتها فهي في أحد الآراء حاصل تركيب خف على الألسن فجرى عليه الحذف وهو ما قال به الخليل في العين: "ليس، كلمة جُحود، معناه: لا أيس، فطُرحتِ الهمزةُ وألزقتِ اللامَ بالياء، ودليله: قولُ العَرَبِ: ائتني به من حيثُ أيس وليس، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو".[1]

ويبدو أن هذه الكلمة مغرقة في القدم وقد طرأت عليها عوامل التطور اللغوي فانتقلت دلالتها وتغيرت بنيتها ففي العبرية(לֹא יֵשׁ) (lo yēš) (لو يش) معناه لا يوجد، وأما في الآرامية فهي (lo ʾīt)[2] (لو إيث) بمعنى ليت وهو ما نجده في الاستعمال العربي القديم "أي من حيث هو وليس هو. قال الليث: " أَيْسَ كلمة قد أميتت إلا أن الخليل ذكر أن العرب تقول جيء به من حيث أَيْسَ وليسَ، لم تستعمل أيس إلا في هذه الكلمة، وإنَّما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوُجْدِ، وقال: إن معنى لا أَيْسَ أي لا وُجْدَ."[3] ويختار المخزومي القول بأن (ليس) لنفي الوجود ولا دلالة لأيس ولا لليس على زمن معين.[4]

بنية اللفظ : أثار لفظ (ليس) إشكالا آخر أظهره سكون العين وهو ما لا يكون في بناء الفعل إلا للتخفيف نتيجة حذف حركة عين الفعل، ولا يخرجها عن كونها فعلا وإن أشبهت الحرف: " قال سيبويه: وليس كلمة ينفى بها ما في الحال فكأنها مسكنة من نحو قوله صدَّ كما قالوا عَلْمَ ذلك في عَلِمَ ذلك، قال: فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزُوم الإسكان إذ كَثُرَت في كلامهم ولم يغيِّروا حركة الفاء، وإنما ذلك لأنه لا

(١) الخليل، العين (ل ي س).

(٢) رمزي منير بعلبكي، فقه اللغة المقارن (ط١ – دار العلم للملايين/بيروت ١٩٩٩م) ص٢٤٠.

(٣) ابن منظور: اللسان (ل ي س).

(٤) مهدي المخزومي؛ في النحو العربي – نقد وتوجيه (المكتبة العصرية/ صيدا – بيروت ١٩٦٤م) ص٢٥٧.

مستقبل منها ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا اشتقاق، فلما لم تَصَرَّف تصرُّف أخواتها جُعِلَتْ بمنــزلة ما ليْس من الفعل نحو ليْتَ"[1].

عبارة سيبويه التي نقلها اللسان تقرر جملة من خصائص (لــيس)، منهــا مــا يخص دلالتها فهي لنفي الحال، ومن حيث بنائها فتسكين الياء فيها عارض لطلــب الخفة كما في صدّ وعلّم وهو ما يعني أنها كانت محركة في الأصل واختير فيهــا الإعلال بحذف الحركة، وافترض سيبويه إمكان نقل حركة المعتل (الياء) إلى فــاء الكلمة (اللام) وعلل حجة الانصراف عن ذلك بجمود الكلمة وعدم تصرفها، ومــن حيث تصنيفها فقد خلص إلى القول بفعليتها وإنما سوغ شبهها بالحرف (ليت) فــي مفارقتها لخاصية التصرف وهو ما لا يخرجها من دائرة الفعل عنده وإنما يجعلهــا فعلا جامدا. ونقل ابن منظور عن سيبويه "وقالوا لَسْتُ كما قالوا مَسْتُ ولم يقولــوا لِسْتُ كما قالوا خِفْتُ لأنه لم يتمكَّن تمكن الأفعال."[2] ودفع تــسكين عــين (لــيس) اللغويين ممن قال أنها فِعْل إلى ترجيح كسر عينها في الأصل كما أوردوا أنها قــد تكون من مضموم العين "وأما ليس فمذهب الجمهور أن وزنها فَعِل بالكسر خفــف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بــالفتح لــصارت إلى(لاس) بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها لُست بضم الــلام ولا يقــال إلا لــست بفتحها. قال أبو حيان على أنه قد سمع فيها لُست بالضم فدل على أنها بنيت مــرة على فَعِل ومرة على فَعُل وحكى الفراء أن بعضهم قال لِست بكسر اللام"[3].

وتابع ابن سيده من قال أنها فَعِل من باب فرح حذفت حركة عينه استثقالا جاء في تاج العروس: "لَيْسَ: كَلِمَةُ نَفْيٍ، وهي فِعْــلٌ مــاضٍ، أصْلُــه – وفــي بعــض الأُصُولِ: أصلُهَا، ومثله في المُحْكَم: لَيِسَ، كفَرِحَ، فسُكِّنَتْ تَخْفِيفًا، وفــي المُحْكَــم: استثْقَالاً، قالَ: ولم تُقلَبْ ألفًا، لأنَّهَا لا تَتَصَرَّفُ، من حيثُ استُعْمِلت بلَفْــظِ الماضِــي للحَالِ"[4]، ومثله نقل ابن منظور عن ابن سيده[5].

ويتكئ التوجه إلى حرفيتها على القول أنها عند اتصالها بضمير الفاعل لم تحرك فاء الكلمة بحركة مناسبة لحرف العلة المحذوف وهو ما يجري في الأفعــال مــن المعتل الأجوف كَبِعْتُ من باع.

الجمود والتصرف: صرح سيبويه بجمودها الذي يخرجها من التصرف الحاصــل في أخوات كان "فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعًا واحدًا ومن ثم لم تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الفعل الآخر"[6] فجمود (ليس) يقابل تــصرف غيرهــا مــن النواسخ من أخوات كان، إذ لم يرد عن العرب استعمال اسم فاعــل أو مــصدر أو

(1) ابن منظور: اللسان (ل ي س).
(2) ابن منظور: اللسان (ل ي س).
(3) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٧٩.
(4) الزبيدي: تاج العروس(ل ي س).
(5) ابن منظور: اللسان (ل ي س).
(6) سيبويه، الكتاب ١: ٤٦.

مشتق آخر من لفظ (ليس) كما انعدمت تصريفات أزمنة صرفية من لفظها. ويرى الفارسي أن هذا الجمود يخرج (ليس) من الفعلية يقول: "ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون دالا على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن يكون دالا على أحد الأزمنة الثلاثة مجردًا من الحدث، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين ولم تكن ليس من واحد منهما، ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشبه منه"[1] فخلو ليس من التصرف والدلالة على الحدث أطبق عليها صفة الجمود التي تتصف بها الحروف وأخرجها من دائرة الأفعال التي تعبر عن الأحداث والدلالة الزمنية. ويدعم الزبيدى القول بأنها فِعْل وإن لم تتصرف تصرف الأفعال "والذي يَدُلُّ على أنَّهَا فِعْلٌ وإن لم تَتَصرفْ تَصرُّفَ الأفْعَال قولُهُم: لسْتُ ولسْتُمَا ولسْتُم، كقولهم: ضَرَبْتُ وضَرَبْتُمَا وضَرَبْتُم، وجُعِلَت من عَوَامِلِ الأفْعَالِ، نحو كَانَ وأخَواتِها التي تَرْفَعُ الأسْمَاءَ وتَنْصِبُ الأخْبَارَ، إلاّ أن البَاءَ تَدْخُلُ في خَبَرِها وَحْدَهَا دُونَ أخَواتها، تَقُولُ: ليس زَيْدٌ بمُنْطَلِقٍ، فالباءُ لتَعْدِيَةِ الفِعْلِ وتأكِيدِ النَّفْي، ولكَ ألاّ تُدْخِلَها، لأن المُؤكِّدَ يُسْتَغْنَى عنه"[2] وبهذا قال علماء آخرون[3].

العمل: ومما يرد إليه الخلاف في تصنيفها بين الفعلية والحرفية ظهور أثر عملها في الجملة الاسمية، وهو مما عزز القول بأنها فِعْل، فالخبر ينتصب بعد دخول ليس فيتحقق لها العمل لفظا بالنصب ومعنًى بالنفي.[4] وكان إهمال عمل (ليس) مسوغا للقول أنها شبه الحرف وذلك عند من قال بفعليتها، فهي عندما يظهر عملها تخلص إلى الفعلية، ولما أهملت في بعض مستويات الاستعمال اللغوي عند بعض العرب فقد أشبهت الحرف (ما التميمية)، ويبدو أن هذا الشبه لم يخرج (ليس) عن فعليتها لكنه قربها من الشبه بالحرف. "وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها ما فلا يعملون ليس في شيء وتكون كحرف من حروف النفى فيقولون ليس زيد منطلق وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف وهذا ما لا إشكال فيه"[5] لكن عملها تشوبه شائبة من نقص فهي لا تعمل عمل كان متقدمة أو متوسطة بين معموليها فالكوفيون يمنعون تقدم خبرها عليها (منطلقا ليس زيد)[6] ويبرر ابن الأنباري هذا الرأي لأن "ليس فعل لا

---

(١) الفارسي؛ المسائل الحلبيات ص٢١٠.

(٢) الزبيدي: تاج العروس(ل ي س).

(٣) وكذلك نص عليه السيوطي في همع الهوامع ج١٢٥:١- ١٢٦ .

(٤) ابن هشام؛ مغني اللبيب ١: ٣٢٥ ، وانظر المحرر في النحو لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق منصور علي محمد عبد السميع (ط ١، دار السلام / مصر ٢٠٠٥م) ٢: ٦٤٧.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦١ – ١٦٢.

(٦) اعتنى القدماء والمحدثون بالخلاف حول تقدم خبر ليس عليها فابن الأنباري يفرد له المسألة ١٨ من مسائل الخلاف، الإنصاف؛ ١/ ١٦٠ . ومن المحدثين يقف عند القضية عبد الكريم جواد كاظم الزبيدي في كتابه دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه (ط١ دار البيان العربي/ جدة ١٩٨٣م). ص٣١ .

يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه، وإذا لم يكن متصرفًا في نفسه لم يتصرف عمله"[١] ولا خلاف في تقدم خبرها على اسمها نحو ليس منطلقا زيد.[٢]

ومما استوت فيه لغة الإعمال والإهمال ما عرف بمسألة (ليس الطيب إلا المسكُ) بالرفع على لغة تميم والنصب على لغة الحجاز.

ووقف النحاة عند دخول ليس على الجملة الفعلية، فسيبويه الذي ينقل عن بعض العرب (ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه) يقدر في (ليس) ضمير شأن لأن ليس عنده فعل والفعل لا يدخل على فعل[٣]، وجاء دخولها على الجملة الفعلية معززًا لمن قال بحرفيتها منهم.[٤] واختار قوم الجمع بين الفعلية والحرفية في (ليس) فهي إذا عملت عند دخولها على الجملة الاسمية تكون فعلا ناسخًا جامدًا وإذا ظهر دخولها على الجملة الفعلية فتخلص للحرفية فهي مثل (ما) و(لا) في الدلالة على النفي ولا عمل لها في اللفظ قال بذلك المبرد[٥] ويجعلها السيرافي[٦] والجرجاني بمنزلة بين المنزلتين يقول الجرجاني: "فقد أخذ ليس شبها من كان وشبها من ما وصار لها منزلة بين المنزلتين فاعرفه فإنه مذهب قد بلغ النهاية في السداد وهو اختيار شيخنا رحمه الله وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه"[٧]، وبمثل هذا قال المالقي[٨]. وأخذ بهذا الرأي المتوسط بعض المحدثين منهم يوسف الصيداوي[٩]. ويفسر محمود عبد السلام هذا الرأي بالأخذ بالشكل والمعنى فمن أخذ بالشكل نظر إلى تشابه نمط الجملة التي تدخل عليها كان وليس وتشابه عملهما شكلا، ومن نظر إلى المعنى ألحق الحروف النافية بعمل ليس تشبيها لها في المعنى، ويقول: "أي أن

---

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية ١٤٠.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي؛ إيضاح العضدي؛ تحقيق حسن الشاذلي فرهود (ط٢ دار العلوم للطباعة والنشر/ الرياض ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) ١: ١٣٨.

(٣) سيبويه؛ الكتاب ١: ٧٠.

(٤) عند الحديث عن منع تقدم خبر ليس عليها يشير الأشموني إلى علة المنع وهي ضعفها لعدم التصرف ومشابهتها حرف النفي (ما) وينسب هذا الرأي لطائفة من العلماء منهم "الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين" الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٣٩٩. وقد استدل بعض الدارسين المعاصرين بهذا النص على نسبة القول بحرفية (ليس) إلى هؤلاء العلماء لكن الظاهر من النص أنه يفسر علة منع تقدم الخبر على ليس ولا يصرح بحرفيتها.

(٥) المبرد؛ المقتضب ٤: ١٨٨.

(٦) أبو علي الفارسي؛ الإيضاح العضدي١: ١٤٥– ١٤٩.

(٧) أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المقتصد؛ تحقيق كاظم بحر مرجان (سلسلة كتب التراث العدد ١١٥ – وزارة الثقافة والإعلام: بغداد ١٩٨٢م) ١: ٤٠٩.

(٨) صرح المالقي بأن "(ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية" أحمد بن عبد النور المالقي؛ رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط (دار القلم/دمشق) ص٣٦٨– ٣٦٩.

(٩) يوسف الصيداوي؛ الكفاف (ط١ دار الفكر/دمشق ١٩٩٩م) ٢: ١١٥٨.

الذهن العربي يعتبر مرة المشابهات الشكلية وأخرى المشابهات المعنوية ويرتب في كل مرة الأوضاع التركيبية التي تقتضيها هذه المشابهات"[1].

إسناد الضمائر إليها: وأما القول بأنها فِعْل عند بعض اللغويين فمرده إمكان اتصال ضمائر التكلم والخطاب والتثنية والجمع بها اتصالا إسناديًا[2] مما ألزم تسكين آخر الفعل الذي نتج عنه التقاء الساكنين: عين الفعل المخففة وتسكين آخره مما أوجب حذف العين كما في مماثله من الفعل المعتل الأجوف كقُلْت من قالَ ويعْت من بَاعَ، جاء في التهذيب "وقد صرّفوا ليس تصريفَ الفعل الماضي فثنوا وجَمَعوا وأنّثوا، فقالوا: ليس وليسا وليسوا، وليست المرأة ولسنَ، ولم يصرّفوها في المستقبل، وقالوا: لستُ أفعل، ولسْنا نفعل. وقال أبو حاتم: ما أسمج الخطأ: أنا ليس مثلك، قال والصّواب لستُ مثلك، لأن ليس فعل واجبٌ فإنما يُجاء به للغائب المتراخي، تقول: عبد الله ليس مثلك. قال: ويقال جاءني القوم ليس أباكَ وليْسكَ: أي غير أبيك وغيرك. وجاءك القوم ليس إياك وليسني بالنون بمعنى واحد. وبعضهم يقول: ليسني بمعنى وغيري."[3] وإذا كان اتصال الضمائر بها اتصالا إسناديًا هو علة من يقول بفعليتها فيمكن تفسيره على أنه خاصة بنائية تسمح للكلمة الثلاثية معتلة الوسط بأن يلحقها الضمير وإن لم تكن فعلا كما في اسم الفعل (هاء) تلحقه الضمائر: هائيا، هاؤوا، هائي هائيا هائين شبهوه بالفعل وهو ليس فعلا[4].

والنظر إلى المطابقة يقوى القول بفعليتها فالضمائر مع (ليس) تلزم المطابقة في الخطاب والجنس عند جعل الفعل مسندًا ولا تلزم إذا كان الفعل مسندا إليه، "وإنما قالت العرب قال قومك وقال أبواك لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا قال الشاعر

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللهِ قد عَلِمُوا ... عند الحِفاظِ بَنُو عمرو بن حُنْجودِ

صار لَيْسَ ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان لأن ليس فِعْل فإذا بدأت بالاسم قلت قومك قالوا ذاك وأبواك قد ذهبا لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر وحين قلت ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير وحذفوا الألف والنون لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه كما حذفوا ذلك في التذكير فإن بدأت بالاسم قلت نساؤك قلن ذاك كما قلت قومك قالوا."[5]

الحرفية في ليس:

---

(1) محمود عبد السلام شرف الدين؛ الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص٤٢٨.
(2) المبرد، المقتضب ٤: ١٨٩- ١٩٠.
(3) الأزهري: تهذيب اللغة (ل ي س).
(4) الرضي، شرح الكافية ١٠٤٧.
(5) سيبويه، الكتاب ٢: ٣٦ – ٣٧.

رجح الكوفيون وكثير من النحاة خلو (ليس) من الفعلية، نسب القول بحرفيتها إلى ابن السراج والفارسي، وابن شقير وآخرين[١]، وبعضهم جعلها متأرجحة تنازعها الفعلية والحرفية، يشدهم العمل فيجعلون ما جاء من النصوص وقد ظهر عمل (ليس) فيه أنها من الأفعال، وإذا خالفت هذا العمل في السياق كمنع تقدم خبرها عليها استدلوا بذلك على خروجها من الفعلية، كما كانت لهم وقفات عند جمودها، وتعدد دلالاتها في السياق فهي تأتي للاستثناء كما تأتي للعطف، وشكلت مشابهة ما لليس في معنى النفي وتركيب السياق الداخلة عليه يعزز كونها حرفا من دخول الباء على خبرها وعدم تقدم خبرها عليها وجواز إهمالها وإعمالها، وقضايا أخرى سنتوقف عندها، واحتجوا لحرفيتها بحجج جاءت متناثرة في مسائل نظروا إليها من حيث:

- انتفاء الدلالة على الزمن

بعد أن ذكر سيبويه دلالة (ليس) على نفي الحال[٢] فقد استقرت هذه الدلالة عند من جاء بعده[٣] وتتسع دلالتها الزمنية عند بعض النحاة فينقل السيوطي عمن يذهب إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل.[٤] وهناك من فرق بين دلالتها على الزمن عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد لنفي زمن بحسبه.[٥] وبه فسروا علة دخولها على الفعل الماضي (ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ مِنْهُ) رغم ما يتحمله من تناقض "فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فنفيها على حسب القيد"[٦] ولذلك جعلوا الحرف (ما) مشابها لليس في نفي الحال ويرى المخزومي أن هذه الدلالة الزمنية قد تلاشت وفقدت وما بقي لها من دلالة زمنية فإنما يكتسب من السياق[٧] ومنه قول الأعشى:

لَهُ صَدَقاتٌ ما تُغِبُّ وَنائِلٌ ... وَلَيسَ عَطاءُ اليَومِ مانِعَهُ غَدا[٨]

- لا تلحقها نون الوقاية عند الإسناد لضمير المتكلم:

من قال بحرفيتها احتج بما لا يتحقق مع (ليس)، من ذلك عدم دخول نون الوقاية عند الإسناد لضمير المتكلم وهي خاصة بالأفعال لا تنتفي، ولذلك قال ابن السراج عمن قال (ليس إياي) ولم يقل (ليسني) أنه فارق باب ضربني ويشعر قوله

---

(١) ابن هشام؛ مغني اللبيب ١: ٣٢٥.
(٢) ابن منظور؛ اللسان (ل ي س).
(٣) ابن الأنباري؛ أسرار العربية ص١٤٣.
(٤) السيوطي؛ همع الهوامع ١/ ٧٩.
(٥) الأشموني؛ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١: ٣٦٩.
(٦) السيوطي؛ همع الهوامع ١/٧٤.
(٧) المخزومي؛ في النحو العربي، نقد وتوجيه ص٢٥٨- ٢٥٩.
(٤) الأعشى، ديوانه، ق١٧: ب ١٥.

هذا أن (ليس) حرف وليست فعلا،[1] والدليل الآخر ما ذكرناه سابقا أنه لم تُـرَد لام الفعل المكسورة بما يوافق أصله وهو الياء عند إسناده لتاء الفاعل، وهو ما يُعمل به عند إسناد ضمير الرفع إلى فِعْلٍ قد سكنت عينه تخفيفًا. "حكى أن بعض العرب قيل له فلان يتهددك فقال عليه رجلا ليسي فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ولو كان فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست ليست ألا ترى أنك تقول في صَيِد البعير صَيْد البعير فلو أدخلت عليه التاء لقلت صَيِدْت فرددته إلى الأصل وهو الكسر فلما لم يرد هاهنا إلى الأصل وهو الكسر دل على أن المغلب عليه الحرفية لا الفعلية"[2]

– مشابهة الحرف (ما) لها

تأتي (ليس) غير عاملة مثل ما التميمية، وأشبهتها ما الحجازية في المعنى والعمل والقول بتسمية ما العاملة (المشبهة بليس) إنما في حرفيتها ولما تتضمنه من دلالة النفي[3] وما ميز خبر (ليس) دخول الباء عليه وذلك ما تختص به ليس وينتفي من أخبار بقية الأفعال الناسخة " إلا أن الباء في خبرها وحدها دون أخواتها، تقول ليس زيد بمنطلقٍ، فالباء لِتعديَة الفعل وتأكيد النفي، ولك أن لا تدخلها لأن المؤكّد يستغنى عنه، ولأن من الأفعال ما يتعدّى مرّة بحرف جرّ ومرّة بغير حرف نحو اشْتَقْتُك واشتقت إليك، ولا يجوز تقديم خبرها عليها كما جاز في أخواتها، لا تقول محسِناً ليس زيد."[4]

وأشبهت (ليس) الحرف (ما) بكونها لا تعمل إذا دخلت (إلا) على خبرها، وهو ما جعل ابن هشام يميل إلى كونها حرفًا مع قبول القول أنها فعل يشبه الحرف دفعه إلى ذلك إهمال عملها أيضًا "وإذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ولهذا أهملها بنو تميم إذ قالوا ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع"[5]

– تشبه حرف الإستثناء (إلا)

مما يؤصل القول بحرفيتها أنها تستعمل للاستثناء بمعنى إلا؛ نقل ابن منظور ذلك عن ابن سيده والكسائي : "وليس: من حروف الاستثناء كإلاَّ، والعرب تستثني بليس فتقول: قام القوم ليس أخاك وليس أُخَيَّك، وقام النِّسْوَة ليس هندًا، وقام القوم لَيْسي ولَيْسَني وليس إيَّاي" [6] ويعد اتصالها بالضمير المتصل – حين تدل على

---

(1) أبو بكر بن السراج البغدادي؛ الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين لفتلي (مطبعة سليمان الأعظمي/ بغداد ١٩٧٣م) ٢: ٣٠٢.

(2) الرضي، شرح الكافي ص١٠٥١، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦١.

(3) ذهب قوم إلى أن ليس وما مخصوصان بنفي الحال وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل.
الرضي، شرح الكافية، ص١٠٣٢ و١٠٤٦.

(4) ابن منظور: اللسان (ل ي س).

(5) ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٦٠ وانظر الزجاجي، مجالس العلماء ص١ المجلس الأول.

(6) ابن منظور: اللسان (ل ي س).

الاستثناء- خروجا على القياس جاء في نص حديث عن النبي ρ اتصال (ليس) بالضمير والمشهور الأجود أن يأتي معها الضمير المنفصل فكأنما هذا الخروج يضعف دلالة الفعلية فيها ويخرجها من أخوات كان إلى الحرفية "وفي الحديث أنه قال لزيد الخَيل: ما وُصِف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصِّفة ليْسَك أي إلا أنت؛ قال ابن الأثير: وفي لَيْسَك غَرابة فإن أخبار كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يستعمل فيها كثيرًا المنفصل دون المتصل، تقول ليس إياي وإياك."[1] وصرح سيبويه بأن دخولها على الضمير المتصل لغة عند العرب "وتقول أتوني ليس إياك ولا يكون إياه لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هاهنا فصارت إيا بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع قال الشاعر:

لَيْتَ هَذا اللَّيلَ شَهْرٌ ... لا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا

لَيسَ إيَّايَ وإيَّاكَ ... ولا نَخْشَى رَقِيبَا

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسني وكذلك كأنني"[2]

- تشبه حرف العطف

ينسب القول بأن (ليس) حرف عطف إلى الكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قول الشاعر:

أيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطالِبُ ... والأشْرَمُ المَغْلوبُ ليس الغالبُ [3]

ورد في تفسير معنى ليس أنها حرف عطف للنفي مثل (لا) جاء في اللسان "وربما جاءت ليس بمعنى لا التي ينسق بها.

وأصبَحَ ما في الأرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً ... لِناظِرِهِ، لَيْسَ العِظامَ العَوالِيا "[4]

- كونها تأتي بعد أن المخففة

إذا خففت أن ساغ دخولها على جملة فعلية فعلها ناسخ، ويشترط أن يفصل بينها وبين الفعل بفاصل (السين وسوف ولا وقد)[5] وتختص ليس أنها تلي أن المخففة دون فاصل لضعف الفعلية فيها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم ٣٩] يقول ابن الشجري:"وإنما حسن أن يليها ليس لضعف ليس في الفعلية ."[6] ويتكئ من قال بحرفيتها على هذا الضعف في الفعلية.

---

(١) ابن منظور: اللسان (ل ي س).

(٢) سيبويه، الكتاب ٢: ٣٥٨- ٣٥٩.

(٣) ابن هشام؛ مغني اللبيب ١: ٣٢٧ ونقله الصيداوي في الكفاف ٣: ١١٨٥.

(٤) ابن منظور؛ اللسان (ل ي س).

(٥) ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل على الألفية ١: ٣٢٦.

(٦) أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي/القاهرة ١٩٩٢م) ٣: ١٥٦.

الخاتمة

انتهى هذا البحث إلى انتقال الأفعال النواسخ (كان وأخواتها) من الدلالات المعجمية العامة إلى دلالات وظيفية خاصة، وأن هذه الثنائية في استعمالاتها من حيث الإعمال في حالة النقص والإهمال في حالة التمام دليل على أصالة المعنى المعجمي وتطوره وظيفيًا في استعمالات خاصة.

فالحكم بتمام الفعل سوغه امتناع ظهور أثر العمل واستقرار الحدث، أما النقصان فمرده تحول الدلالة التي ضمنت معنى (كان بعد أن لم يكن) وظهور أثر عمله استوجب تقدير مرفوعها.

اهتم البحث بتتبع أقوال الدارسين في الكشف عن الأصالة في مفهومي النقصان والتمام في الأفعال الناسخة في إطار التصنيف والترتيب.

وقف البحث عند جهود بعض المحدثين، وأكثرهم متابعون لطريقة التأليف النحوية المالكية فهم يبوبون لكان وأخواتها وقد يذكرون عرضًا مسألة تمام هذه الأفعال. ومن حاول الخروج من إشكالية النقصان والتمام بإنكار النقصان في مثل (كان) فقد تابع الكوفيين بإعراب الاسم فاعلاً والخبر حالاً؛ ولكن هذا القول يهمل الفرق بين كان التامة، وهو أصل استخدامها، وكان الناقصة من حيث: الدلالة، والاستخدام الوظيفي. فإذا كانت التامة تدل على اتصاف الفاعل بالكينونة، فإن الناقصة لا تدل على ذلك دلالة قاطعة – على الأقل- ولا يفهم منها سوى اقتران إسناد الخبر إلى المبتدأ بالزمن. وعد المنصوب حالاً يعني جواز حذفه من الجملة، وهذا لا يصح مع كان الناقصة. وثمة فرق أيضًا، وهو التركيب، فالتامة مركبة في الأصل مع فاعلها (فعل+ فاعل)، أما الناقصة فداخلة على جملة سبق تركيبها (كان+ مبتدأ وخبر).

خلص البحث إلى أن الفعل الناقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمرفوعه بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد سواء كان هذا الركن مرفوعًا مثل اسم (كان وأخواتها) أو منصوبًا مثل المفعول الأول من مفعولي (ظن وأخواتها). أو هي الأفعال التي ليست ركنًا من أركان الإسناد وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكلية مثال (عسى).

أثارت ليس جدلا طويلا حول القول بفعليتها وقول من رأى أنها حرف، وكشف لنا البحث أن مرد الخلاف إلى الاضطراب في النصوص التي عملت فيها وجاء الخبر بعد دخولها منصوبًا، وجواز تقدم خبرها المنصوب عليها وكذلك اتصال الضمائر بها اتصالا إسناديًا، وما يستتبع المطابقة في الجنس والخطاب. وهو علة من أدخل هذه النصوص في مجموعة النواسخ الفعلية الناقصة وبهذا قال أكثر البصريين، ولذلك يفسر من قال بفعليتها عملها في نطاق تقعيد سابق يبتعد عن الوظائف الدلالية ليقتصر على العمل النحوي في حين أن مثل هذه الأدوات التي ترد مرة عاملة ومرة أخرى مهملة، لها في وظيفتها الدلالية ما يقوى على دفعها إلى التصنيف في الحروف وإخراجها من القول بفعليتها. وأما اتصال الضمائر بها

اتصالا إسناديًّا فيفسر على أنه خاصة بنائية تسمح للكلمة الثلاثية المعتلة الوسط بأن يلحقها الضمير وإن لم تكن فعلا كما في اسم الفعل (هاء) تلحقه الضمائر: هائيا، هاؤوا، هائي هائيا هائين شبهوه بالفعل وهو ليس فعلا. ويكون مشابهة الحرف (ما) لها في العمل عند أهل الحجاز وإهماله عند تميم كذلك دخول الباء في خبر كل من (ليس) و(ما) أدعى للقول بأنها حرف لا فعل، ومن يقول بحرفيتها يمنع تقدم خبرها عليها. ويعزز ذلك كله جمودها وعدم تصرفها وانتفاء الدلالة المعجمية من لفظها مستقلا وما استتبعه من تتبع ما يماثلها لفظا ودلالة في العبرية الذي أثبت تركيبها وهو ما يؤكد بعدها عن الفعلية وخلوصها إلى الحرفية. ويظهر خلوص (ليس) إلى الحرفية في سياقات أخرجتها إلى معان أخرى تجاور دلالة النفي فيها كالاستثناء والعطف، ونرى أن تدرج (ليس) في أدوات النفي، أما العمل فهو من قبيل عمل بعض الحروف التي تتضمن دلالة الفعل ففي القول (ليس زيد قائمًا) تضمنت دلالة الفعل (أنفي) ويصبح (قائمًا) حالا لزيد، وهو ما نلحظه في كثير من الأسماء التي يصح أن تدرج في نطاق الأدوات كل وفاق دلالته كأسماء الإشارة والموصولات فنخرجها من الاسمية ونعدها أدوات لها وظائف وسياقات تركيبية خاصة.

المصادر والمراجع

الأنباري ؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٤، المكتبة التجارية الكبرى/القاهرة، ١٩٦١م).

الأخطل؛ أبو مالك غياث بن غوث (٩٠ هـ)

شعر الأخطل، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط٢، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ١٩٧٩م).

الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ)

تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون (الدار المصرية للتأليف والترجمة/ القاهرة، د.ت).

الأزهري؛ زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (٩٠٥هـ)

التصريح على التوضيح (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت).

الأشموني؛ أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (٩٢٩هـ)

شرح الأشموني،تحقيق:عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،(المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٣م) و(مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت).

الأعشى؛ ميمون بن قيس(٧ هـ)

ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمد محمد حسين (ط٧، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٣م).

امرؤ القيس بن حجر الكندي(٨٠ ق. هـ)

ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٦٩م).

الأنصاري؛ أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت(ت٢١٥ هـ)
النوادر في اللغة، (ط٢، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، ١٩٦٧م).
بعلبكي ؛ رمزي منير
فقه اللغة المقارن (ط١ – دار العلم للملايين / بيروت ١٩٩٩م).
البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، (ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦ م).
أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي(٢٣١ هـ)
ديوان الحماسة، تحقيق: عبد الله العسيلان، (جامعة الإمام محمد بن سعود / الرياض ١٩٨١م).
ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني (٢٩٠ هـ)
–مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٦٩م).
–شرح ديوان زهير (الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة، ١٩٦٤م).
الجرجاني؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤١٧ هـ)
المقتصد؛ تحقيق كاظم بحر مرجان (سلسلة كتب التراث العدد ١١٥ – وزارة الثقافة والإعلام: بغداد ١٩٨٢م).
جرير بن عطية الخطفى (١٢٠ هـ)
ديوان جرير؛ شرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي (دار الأندلس/بيروت،د.ت).
الجمل؛ سليمان
حاشية الجمل على الجلالين"الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية"(المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، د.ت.)
الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ)
الصحاح،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار(ط١، دار العلم للملايين/ بيروت،١٩٧٩م).
أبو حيان ؛ أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)
البحر المحيط، (ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠م).
الذباني؛ النابغة
ديوان النابغة الذباني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور(الشركة التونسية والشركة الوطنية/الجزائر، ١٩٧٦م)
ذو الرمة؛ غيلان بن عقبة
الديوان؛ تحقيق عبد القدوس أبو صالح (ط٢، المكتبة الإسلامي للطباعة والنشر/ دمشق، ١٩٦٤م).
الرضي ؛ محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٨هـ)
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض).
الزبيدي؛ محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)
تاج العروس من جواهر القاموس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي (وزارة الإعلام/ الكويت، ١٩٧٣م).
الزبيدي ؛ عبد الكريم جواد كاظم
دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه، (ط١دار البيان العربي/ جدة ١٩٨٣م).

الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ).
معاني القرآن وإعرابه، تحق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م).
الزمخشري ؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨هـ).
– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل؛ (المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز ، دار الفكر للطباعة والنشر ، د.ت).
– المفصل في علم اللغة، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، (ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٠م).
ابن السراج ؛ أبو بكر البغدادي(٣١٦هـ)
الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي (مطبعة سليمان الأعظمي/ بغداد ١٩٧٣م).
السرقسطي؛ أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي(٤٠٣ هـ)
الأفعال تحقيق حسين شرف، (مطبوعات مجمع اللغة العربية / القاهرة ١٩٧٥م).
السكري؛ أبو سعيد الحسن بن الحسين(ت ٢٧٥ هـ)
– شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج ومحمود محمد شاكر(مكتبة خياط/ بيروت، د.ت).
– شرح ديوان كعب بن زهير، (دار الفكر للجميع، بيروت، ١٩٦٨م).
السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف(٧٥٦ هـ)
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٩٩٣م).
سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠هـ).
الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، (ط١، دار القلم/القاهرة ١٩٦٦م).
السيوطي؛ جلال الدين(٩١١ هـ)
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت، ١٩٧٥م).
شرف الدين؛ محمود عبد السلام
الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية (ط١، دار مرجان للطباعة/ القاهرة، ١٩٨٤م).
ابن الشجري؛ أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)
–أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٩٢م).
–مختارات شعراء العرب، تحقيق: علي محمد البجاوي(دار نهضة مصر/ القاهرة، ١٩٧٥م).
الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم
الفعل في القرآن الكريم:تعديته ولزومه (ذات السلاسل /الكويت، ١٩٨٦م).
الصيداوي؛ يوسف
الكفاف (ط١، دار الفكر/ دمشق ١٩٩٩م).
الضبي؛ المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم(ت ١٧٨ هـ)
المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون(ط٤، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٦٤م).

ضيف؛ شوقي
تجديد النحو(ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٩٠م).
ابن عاشور؛ محمد الطاهر
تفسير التحرير والتنوير (ط١،مؤسسة التاريخ/ بيروت، ٢٠٠٠م).
ابن عصفور؛ علي بن مؤمن بن محمد بن علي(٦٦٩ ه)
شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبوجناح (وزارة الأوقاف/بغداد، ١٩٨٠م).
عضيمة؛ محمد عبد الخالق:
دراسات لأسلوب القرآن الكريم (مطبعة حسان/ القاهرة).
ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ه).
-شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٥٨م).
-المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (جامعة الملك عبدالعزيز/ مكة المكرمة، ١٩٨٠م).
العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير (٦١٦ه).
التبيان في إعراب القرآن، تحق: علي محمد البجاوي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م).
العلوي؛ محمد بن أحمد بن طباطبا(٣٢٢ه):
عيار الشعر، تحقيق: طه الحاجري ومحمد زغلول سلام (المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٥٦).
عمر ابن أبي ربيعة(٩٣ ه)
ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فوزي عطوي (ط١، الشركة اللبنانية للكتاب/ بيروت، ١٩٧١م).
الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧ ه)
- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دار القلم ودار المنارة/ دمشق وبيروت، ١٩٨٧م).
-الإيضاح العضدي؛ تحقيق حسن الشاذلي فرهود (ط٢ دار العلوم للطباعة والنشر/ الرياض ١٩٨٨م).
الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد(١٧٥ ه)
كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي (وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد، ١٩٨٤م).
الفراء؛ أبو زكرياء يحيى بن زياد(٢٠٧ ه)
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين (ط١، دار الكتب المصرية/ القاهرة، ١٩٥٥م).
الفرزدق؛ همام بن غالب بن صعصعة:
ديوان الفرزدق(دار صادر، ودار بيروت/ بيروت، ١٩٦٦م).
الفيومي؛ أحمد بن محمد بن علي(٧٧٠ ه)
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عناية: مصطفى السقا(مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة،١٩٥٠م).
ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ ه)
أدب الكاتب ، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط١ ،٢مج، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٢م).

ابن القطاع؛ أبو القاسم علي بن جعفر الصقلي (ت ٥١٥ ﻫ)
كتاب الأفعال(ط١،عالم الكتب / بيروت،١٩٨٣م).

القلعي؛ إبراهيم بن أحمد (القرن ١٠ ﻫ)
قرى الضيف (قرص مضغوط، مكتبة الأدب العربي.إصدار الخطيب للتسويق والبرامج – إشراف علمي مركز التراث للحاسب الآلي / الأردن ١٩٩٩م).
مجنون ليلى؛ قيس بن الملوح
ديوان مجنون ليلى، قدم له وشرحه: مجيد طراد(ط١، عالم الكتب/ بيروت، ١٩٩٦م).
المالقي؛ أحمد بن عبد النور (٧٠٢ﻫ).
رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق: أحمد الخراط، (ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م).
المبرد؛ أبوالعباس محمد بن يزيد (٢٨٥ ﻫ)
المقتضب، تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/القاهرة ١٣٨٦ﻫ).
المخزومي؛ مهدي
في النحو العربي – نقد وتوجيه (المكتبة العصرية/ صيدا – بيروت ١٩٦٤م).
ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم(٧١١ ﻫ)
لسان العرب المحيط، عناية: يوسف خياط ونديم مرعشلي (دار لسان العرب/ بيروت).
الهرمي؛ لعمر بن عيسى بن إسماعيل (٧٠٢ﻫ)
المحرر في النحو تحقيق منصور علي محمد عبد السميع (ط ١ دارالسلام / مصر ٢٠٠٥م).
ابن هشام ؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٧٦١ﻫ).
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخر (ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م).
ياقوت؛ أحمد سليمان:
النواسخ الفعلية والحرفية: دراسة تحليلية مقارنة (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٤م).